





آلایه ثانیه

۵۵

۵۱

بازرسی شد  
۳۶ - ۳۷

بازدید شد  
۱۳۸۲

32

INCH 1

2

3

4

5

6

7

cm 1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

۷۸۰۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه - احکامیه - آداب نامه

مؤلف - سید درویش صفی و دیگر

موضوع - ۲۴۸۳

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تاریخ ثبت کتاب  
۱۳۸۲

شماره ثبت کتاب

۷۸۱۲۵  
۹۹۵۵

نسخه - فهرست شده  
۳۴۸۲



كتاب  
١٧ - ١٨

كتاب  
١٧ - ١٨

لزومية على ان وضع المقدم فيما قبل كلام ايضا ويمكن الجواب بان كلامه على  
 ذلك على الاتصال كذلك يدل على وضع المقدم على ما افاده النص الاصحاحي  
 في حيث يتبين من شرح الطحاوي في موضع المقدم واما الجواب  
 ان هذه الشرطية لو ان لم يكن لزومية بحيث يمكن لزومية ادعاء فكذا لا يتم  
 اتمام الكتاب بمعنى ان التراجع من حيث الترتيب الشارح يستلزم التراجع  
 في حيث الجواب من حيث الاستدلال في ان ما مضى الى ان اريد بها ما يدل  
 فيه مما مضى انما هو ادعاء الشرع فيها الا ان قوله لا توقف موقوف  
 على معرفة التقاض واما ما لا يبعد ذلك كما يشهد به القائل وان اريد  
 ما لا يدخل فيها حيث التقاض من حيث الشرع بالتحسين اب في شرح  
 فيما في المقادير انما هو ادعاء في هذا المقادير في حيث لا يمكن الجواب  
 بتعيين الادارة في شرح او يستدبر العفاف في قوله في حيث الجواب  
 الغير في قوله موقوف الى نفسه لا الى ما مضى فاما في اختيار الشق الاول  
 لا توقف موقفا على معرفة التقاض واما ما لا يبعد ذلك كما يشهد به القائل وان اريد  
 لكل الام في المقادير انما هو ادعاء في هذا المقادير في حيث لا يمكن الجواب  
 واما ما لا يبعد ذلك كما يشهد به القائل وان اريد  
 توقف موقفا على معرفة التقاض واما ما لا يبعد ذلك كما يشهد به القائل وان اريد  
 في هذا المقادير انما هو ادعاء في هذا المقادير في حيث لا يمكن الجواب

وضع في المقادير انما هو ادعاء في هذا المقادير في حيث لا يمكن الجواب بان كلامه على  
 ان التقاض ما مضى كثيرة فكذا ان كثره الباش ايضا لا يوجب وضع هذا المقادير  
 على ان لا يوجب لان مدار الامر عليه فلا ينبغي جملتها واما الجواب  
 لا يبعد ان يكون ذلك الواو عايدة فكذا قبل وضع هذا المقادير في الواقع حال كونها  
 مرتبة على مقدمة وتلك فصول في التعليل او يكون استيفاء في قبل في قول  
 الشارح ان المقادير وبقية هذا المقادير سمى الى الترتيب ان يكون موقوف على  
 قوله لا توقف على قوله وضع حتى انما ان الواو لا يوجب عليه الترتيب الزكوا  
 ثم الترتيب منها بمعنى البناء فيكون المعنى ان المقادير على الاعمال على الاعمال  
 الاربعة في حيث يندفع اما شتر من ان الترتيب لا يتعدى للمعنى على ولا حاجة  
 الى تضمن الاستدلال فيكون قوله على مقدمة في قوة قولنا مشددة ولهذا اسما  
 الكلام بالتحقق بذلك فيما علمه على صدر الكتاب وهو اعلم بالصواب  
 و الشرطية الى لزومية و اما في ظاهر المقادير انما هو ادعاء في هذا المقادير  
 و الانانية اقسام اولية للشرطية مع ان ذلك ليس كذلك ايضا فالظاهر  
 من العبارة ان الشرطية مختصة في الشرطية و الانانية مع ان ذلك باطل  
 لظهور ان النونية ايضا قسم من الشرطية كما للزومية و اما الجمالية  
 و الشرطية اقسام اربعة منها معلقة وهي ان الحكم بان اقسام الطبيعة والشرطية  
 اقسام للقياس اربعة او اقل ان قسم القياس فكذا ذلك الشيء مع ان ذلك ليس







الحسن  
والجمال  
في  
البيان  
والبيان  
في  
البيان

كذلك فاما اذا نسب الجنس الى الحيوان وغيره فتمتاه الحيوان الى الانسان  
وغيره فلا شبهة في ان الانسان قسم من الحيوان والحيوان قسم من الجنس  
مع ان الانسان لم يكن قسما للجنس بل هو جنس له مع الحكم على قسم اي يكون  
اقساما ثانوية في بعض الاحوال لانها يكون اقساما ثانوية بان قسم الشيء قسم  
على الاطلاق بل يكون اقساما ثانوية في جميع الاحوال فان وقع ما يقال  
من ان المزدوية والانثوية من الاقسام مع انها لم يكن في المرتبة الثانية بالقياس  
الى الحقيقة بل في المرتبة الثالثة ولا حاجة الى ان يكون المراد من الثانية ههنا  
ما يقابل الاول حتى يكون الثالثة مندرجة في الثانية لظهور انه في الاشكال  
يكون على انه يجوز ان يكون المراد من اقسام الحقيقة والشيءية ههنا ما يكون  
اقساما لما تحسب النسبة الاولى وظاهر ان هذه الاقسام اقسام ثانوية بالقياس  
الى الحقيقة بلا شبهة فالقضية قول يصحح منها اجابته الاول  
ان هذا التوحيث يصدق على الاقسام مع انها لم يكن قضية والاعلم ان القول  
في المقالة الثالثة باننا لنعلم ان في المقالة الثانية ويمكن الجواب بقوله  
القول بالوحدة فان قلت ان القضية منتزعة الى القضية المركبة والبعيد  
فاذا اردتم بالقول من القول الواحد خرجت القضية المركبة من  
التوحيث فلا يكون جامعاً قلت ان القضية المركبة ايضا قول واحد  
موجب الصريح من العبارة او اما قالوا من ان القضية المركبة باهر كنه

القضية

التعقيد فاما المواد انما مركبة من التعقيد فموجب الحق لا تحسب الصريح من القول  
الاسمي في مباحث الموجبات انما هي ان القول يطلق في الصريح بالمعنى  
الصدري وفي الوصف العام بمعنى القطع الموضوع وفي الاصطلاح الميزان  
بمعنى المركب المتعالي والقطعي فهو لفظ مشترك بين المعاني المتعددة لفظ  
ان الفاظ المشتركة مما يجب الاقرار عنه في التبريد فكيف قد سبب  
ذكره في تمام التبريد ويمكن ان يقال ان كون الصفا في حد والاصطلاح  
الميزان قرينة على انه لم يرد من القول ما لم يكن على الاصطلاح الميزان  
فلم يبق الا الميزان الاخر ان وقوله تعالى انما هو موافق للمركب القطعي  
موجب الطامنين انه المراد ولهذه الكشفت غاية في ان الاول ان  
قوله تعالى لم يكن مستند كما في التوحيث فان وقع ما قيل من انه مستند  
لا حاجة الى الثانية ان هذه هي القياس الشرعي داخلة في هذا التوحيث  
فانما حجة للصدق والكذب بحسب اللفظ فان وقع ما قيل من ان النفايا  
المعبرة في القياس الشرعي محتملات لا يعتبر فيها حكم اصلا فلا يحتمل  
الصدق والكذب فليزعم اقتضال التوحيث من حيث الجمع ان لا  
انما ذكره الشرح في توفيق الكلمات من انها رسوم لجواز ان يكون  
لها مفعولات يكون هذه التبرينات وحيثيات بالنسبة اليها يجري  
في توفيق القضية فجاز ان يكون لها مفعولات يكون القول بالقياس



حضا فمن اين يحرم الشرح بكونه فينا لا يقال انه اراد بالجنس هنا الام  
 العام لا المصطلح ليعلم ان القول عرض عام بالسبب الى القضية لا بالمتن  
 مع ينضم اعتبار الوضع العام في التوفيق مع ان العلم لم يقل بذلك فندبر  
 الرابع ان هذه التوفيق صادق على المركبات التفسيرية فانما يقال بها  
 يصح بوضعها بالصدق والكذب اذا اعتبر الحكم فيها والجواب ان المراد  
 صحة التوفيق بالصدق والكذب اذا نظر الى نفس القول من غير ضمنية  
 شي او هو لا يناول المركبات التفسيرية لظهور انها تحتاج في فهمها  
 بالصدق والكذب الى اعتبار الحكم معها ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد  
 من القول صحتها المركب النام فثبت للمركبات التفسيرية كغيرها ان  
 لا تناسب قول الشارح حيث قال ان العلم ينشأ من المركبات  
 ان القضية التي سبب ان صدق الصدق في توفيق القضية نظرا ان يكون قولها  
 متوقفا على معرفة الصدق مع ان معرفة الصدق متوقفا على معرفة القضية  
 بناء على ما قيل من ان الصدق مطابقة الخبر والقضية للواقع ويمكن الجواب  
 بان الصدق عبارة عن مطابقة الحكم للواقع لا عن مطابقة الخبر فلا يلزم دور وما  
 الصدق في هذا التوفيق صفة القابل فيكون عبارة عن الافتراض على وجهه  
 الواقع فلا يلزم الجزو القضية الاعلى انفسا ذلك لاخذ رغبة والاعتدال  
 عليك ان هذا الجواب الاخر ما يظهر ان كان الغير في ان ارجاها الى التام

مع ان الغير في لقائه راجع الى القول فلزم التسليم والاعتبار الان هذا  
 لا يوجب صعوبة فهم المراد فلا محذور فيه ومن هنا انكشف نايبة اخرى  
 القول انما لا يحصل حديث الاستدراك من وجهين وهو القول  
 المركب قبل بين ان الريد بالمعرف القضية الملتصقة يكون المراد بالاول  
 المقنوم المركب ثم اورد انه لم لا يجوز ان يكون المراد بالقضية ما  
 يطلق عليه القضية باللمحاز ويكون المراد بالثاني مثل هذا في التوفيق  
 مستبعد احد اعم كلاما رغبة تا على اشق دون من الشرح في ادراك  
 المقنوم من هذا الكتاب ما يدل على ان القول ربما يطلق مراد المركب  
 المطلق وتقدم مرجع مثل هذا في جملة القياس من شرح المطالع حيث قال  
 ان قوله في تعريف القياس ان قول مؤلف غير ان يكون ان المركب  
 مؤلف وعلى هذا يمكن حذف القول الى هذا المعنى في الامم بما استبها  
 يصح ان يقال فصل لا شك ان قولنا يصح ان يقال لم يكن من المعاني  
 المؤلفة فكيف يكون فعلا وما يقال في ان الطلاق الفصل على هذا المركب  
 ان الفصل انما هو في الحقيقة اللاحقة لا اعتبارية فبذلك ان التعريف الذي  
 ذكره الشارح لفصل كما يصح على اجزاءها بما است الحقة كذلك يصح  
 على اجزاءها بما است اللاحقة رتبة فلو كان الفصل مخصوصا بالعلم الاول  
 لاصح التعريف على الوجه الامم ويمكن ان يقال ان المراد من الفصل هنا



الاخر الميزة لا التي المنقطع فلا يلزم ان يكون مفودا او يقال ان هذه هي التي يكون  
 الموعود بها هو الفصل حقيقة ان الحذف الادوات التي لا  
 باعتبار الموداد فانه ان لا يكون الرباط في بعض النقص المستعدة وعلى هذا  
 زيد قد قيل من ان قولنا زيد هو كذا لا يستلزم الا على اداة واحدة فليكن  
 لا يكون بعد من الادوات بغير معنى القول بان التحليل حذف الادوات  
 واما ان حذف الموداد من ان تحليل النقص باجاءه عن حذف الادوات المستعدة  
 فلا يلزم ان يكون في كل من هذه الادوات وهذا ظاهر في انها لم تكن احدا  
 الاول ان الحذف لم يكن حقيقة للقيمة ولا لظرفها بل هو عبارة عما جاز بالماء  
 وظهر ان لا الخلل منها كلف بغير تعريف الا بالخلل بالحذف وهذا قيل  
 ما قيل في تعريف الادوات بغير معنى من النقص والرباط عن غير الرباط  
 عن هذا ما على ان في ان ما ذكره من معنى الاخلال لا يتصور في الحقيقة  
 المعقولة فان الحذف في صفات الالفاظ ويمكن ان يقال انه مقصود  
 بان الاخلال في الحقيقة المعقولة لان الحقيقة مطلقا وهذا يؤيد ما ذكرنا من ان  
 المعروف من الحقيقة الملقب فتذكر التاليف ان احد الامرين لازم لانه اما  
 ان يقال ان قولنا زيد كذا بكت مع الاعراب بدون المعطية هو لا يكون في موط  
 فليزم وجود الاخلال بك مع ان ذلك ليس كذلك واما ان يقال ان زيدا  
 فليزم الاخلال في من الاخلال لانه لا يتحقق فيه فلا يكون جامعا فهي جملة اما

هو وجه ان حكمها بان ادعاه هو الآخر قد يقال ان قولنا زيد كذا بكت مع  
 ان الحكم منها لم يكن بان ادعاه هو الآخر فلا يصح تعريف القيمة بما ذكره واما ان في  
 تاويل قولنا زيد ضارب فليز ان ادعاه ان البنية المستعدة من قولنا زيد  
 بيمين البنية المستعدة من قولنا زيد ضارب عدك بغير مسلم وان ادعاه ان  
 ان هذه البنية مستعدة لشيء البنية عدك فليز لان الحكم في البنية المستعدة  
 اشياء من هذه البنية فليز ان ادعاه فليز ان ادعاه فليز ان ادعاه فليز ان ادعاه  
 ان الرباط في قولنا زيد هو كذا بكت مع ان الحذف هو كذا لان الامر كذلك فليز ان  
 يكون قولنا زيد كذا بكت مع الاعراب بلا ربط وقولنا زيد هو كذا بكت مع الاعراب  
 سره على ما مع ان ذلك ليس كذلك والتحقيق الذي انقض به الشئ في شرح  
 الطالع ان الرباط في الحركة الاعرابية بل ارفع منها او قد يدعى املا كما سطر  
 في علم الاشياء هو ان لم يكن طعنا من غير شرطه لا يشبهه في ان  
 الحقيقة التي لم يكن طعنا من غير شرطه يكون كل واحد من طعنها مركبا في لا يكون  
 الحقيقة شرطية و يجوز ان يكون احد طرفيها مركبا والاخر مفردا في لا يكون  
 الحقيقة شرطية فلا يصح الحكم بان عالم كل طعنا من غير شرطه على الاطلاق  
 واما يقال من ان الحقيقة التي يكون احد طرفيها مركبا والاخر مفردا في لا يكون  
 لم يوجد في نفس الامر فليز ان ادعاه فليز ان ادعاه فليز ان ادعاه فليز ان ادعاه  
 في الحقيقة و ان شرطية عين مع ان ذلك ليس كذلك كما يسبغ كره سيد الحقيقة







الاستعداد او يكتفي باللفظ المفرد فالحق ان تعرف المفرد في مادة العلم الى المفرد  
 بالاعتبار ونظير ذلك ما قيل من ان الصدرة الذميمة يطلق عليها العلم بالاعتبار حيث  
 ان العلم ان يوضع اللفظ بارادته وكان الشارح لا يفرق الى ان المراد من الاول  
 العلم بالاعتبار والآخر على العلم على سبيل التيقن فلم يفتقر الى هذا المعنى  
 واهل ان هذا ان كان العلم بالاعتبار يرجع الى الشارح اكثر من ان يصح  
 فان كل لفظ يمكن ان يوضع بارادته الاطراف فهو ما يمكن ان يعرف على الاطراف  
 ولهذا سطر ما يقال من ان هذا اللفظ من القول يقتضي ان كان اللفظ  
 اكثر من هذا اللفظ مع ان ذلك غير مستحسن وقد يقال ان كل لفظ يفرض للغير  
 فهو مندرج في قدر اللفظ ذلك فلم يوجد لفظ غير مندرج في الاقل حتى يكون  
 اكثر من هذا اللفظ الا ان يبعد للغير باستناد هذه الاطراف من حيث  
 الوضع بالاعتبار حيث ما لم يوضع بالاعتبار بعد العلم بالاعتبار ولكن العلم به  
 ثم من هنا يعلم ان المراد من الاقل هنا الاقل في فائدة هذه الاطراف  
 كانت اقل بالاعتبار الى اللفظ التي يمكن وضعها بارادته الاطراف ورن  
 لم يوضع بالاعتبار بالحد الذي والوضع فلا يرد ما يمكن ان يقال من ان الاقل  
 الحقيقي لا يكون الا واحد وكيف لم يوضع اللفظ اقل وهناك ما لم  
 بل ان تحقق هذه الحقيقة تحقق تلك الحقيقة فبما جرت على هذا الشارح  
 من ان اللامع عن التعريف في اطراف الشريعة باللفظ المفرد وجود الادوات

عدد

لا سطر الشريعة على التفسير او لم يثبت ملائمة تفصيل الشريعة ما لم يكن التفسير  
 فليت يقال ان تحقق هذه الحقيقة تحقق تلك الحقيقة في ان هذا اللامع اذا جرت  
 الجزء الاول بوجه هذه عن الجزء الثاني بوجه تلك وفيه ان كل واحد من  
 من المفردات فلا يقع التفسير عن لاف الشريعة بها على هذا المقدير كسبها في  
 لذلك زيادة توضح بغير منهاش وهو ان الشريعة اما كانه يريد  
 ان التفسير من اطراف الشريعة بالالفاظ المفردة انما يمنع لوجود الادوات  
 فاذا اعتبر في الاطلاق فقد اعتبر في اللامع فالحق التفسير بالمفرد على هذا التعريف  
 في الاطراف الشريعة ايضا فلزم اندراجها في الحقيقة ومنها كانت وهو ان  
 اللامع من جهة باللفظ المفرد في اطراف الشريعة تفصيل الشريعة لا وجود  
 لادوات ولا شك في حقيقة في الاطراف الشريعات قبل الاطلاق لوجود  
 فلا يمكن التبرع بها بالالفاظ المفردة سواء اعتبر الاطلاق لادوات على انما لولا  
 ان الاطراف في الشريعات مما يمكن ان يعرف عنها بالالفاظ المفردة  
 فانما يلزم اندراجها في الحقيقة لوالشئ في تعريفها بغير باللفظ المفرد  
 في الاطراف مع ان ذلك ليس كذلك فان الحقيقة ما يمكن ان يعرف عنها  
 بالالفاظ المفردة على وجه يمكن ان سم ومنها الربط السابق على الاطلاق  
 ولا يشبهه في ان هذا لا يتصور في الشريعات ولعلنا نعلم ان اللامع  
 المفصل اذا وضعت بارادتها اللفظ المفرد فيمكن ان يكون التبرع عنها بتكليف



يقع الحكم بان فصل السبعة في الاطراف الشرطية ثانيا في المكان السبعة منها باللفظ المسمى  
 فنقول اذا وضع لفظ مفرد بآراء المصنفين في هذا الموضع فاما ان يبين كل واحد  
 من هذا المعنى المتعدد دونه واحدة وان يستلزم نفيه التفسير في هذا الى  
 معينين وهو محال واما ان يبين واحد بعد واحد كما هو شأن التفسير وانه  
 يستلزم مختلف المعنوي عن اللفظ المستلزم فلم يكن اللفظ وانه محال ايضا اما ان  
 يفهم بان المعنوي اذا اختلف عن اللفظ المستلزم فلم يكن المعنوي مستلزما  
 واما الاول فليس صحيحا لفظا الموضوع مستلزم للاستعمال الى المعنى  
 الموضوع له بالقياس الى العالم بالوضع فاما ان يطلق هذا اللفظ المفرد واستل  
 النفس له واحد من المعاني المتعددة دون الاخر فقد اختلف فهم الموضوع  
 لدفع اللفظ الموضوع في هذا الى اثنين هما سمان الاول ان النفس اذا اختلف  
 لوجهين في ان واحد الى معينين بعد معينين واما الى معينين بغير ترتيب وكلاهما لا  
 يجوز ان يبين كل واحد من هذا المعاني المتعددة دونه كما هو متفق الوضع الثاني  
 ان يفهم الاطلاق واعتباره في ترتيب الحقيقة كما يفهم حسب الكشف ومن  
 نادر ما الصواب وغيره ليسوا اسر مستند الى الترتيب الذي ذكرتموه او هو يوجب  
 الاشكال سواء ذكرتم الاطلاق او لم يذكروا ومن بينها سكت وجوب الاولية كما ذكر  
 الشيخ في الشفا فافهم وقيل صوابه ان يقال القضية لا تسمى الا اذا  
 من القضية في مقام التعريف من القضية بالقدرة سواء كانت ترتيبية او غير

ترتيبية او بعبارة بترتيبية ان جعل الحكم به في قولنا زيد ابوه فافهم قضية ان لم  
 يكن قضية باللفظ ولا بالقدرة الترتيبية وعلى هذا سقطت البحوث التي في الترتيبية  
 في ان الاطراف في الشرطية قضية باللفظ سبب المعنى واول قضية في عبارة  
 على القضية باللفظ ان البحث ان في كل سقطت البحوث الاول ادلا اخصا وفي  
 ان الاطراف في التعريف المذكورة لا يكون قضية باللفظ لظهور اشكال الحكم فيها  
 ولو ثبتت على ما هو النقيض بالانزاع الترتيبية من الفعل سقطت عنه البحوث في هذا الا  
 ان ما قلناه من عدم الحكم به في القضية المذكورة لا يكون قضية لا يعلم ذلك  
 وعلما ان القضية التي لم يكن طرفا مستلزما على النسبة المفصلة ولكن كان  
 احد طرفيها مستلزما عليها لا يوجب اشكالا على هذا التعليل لان لو ثبت  
 كانت واخذت من الجملتين على مقتضى تعبيره ولا يحدو على ذلك بخلاف  
 التعيينات السابقة فافهم ان يكون مثل القضية مندرج في الشرطية  
 مع ان ذلك ليس كذلك كما بقت الاشادة اليه فتذكر ثم راجع  
 في الفن ان الشرطية مركبة الى افراد لا يحدان يكون هذا القول اشتراط  
 الجواب عن البحث ان من كانا قيل ان عدد الاطراف الشرطية قضية فكل  
 الترتيبية كما يقال في هذا الفن وعلى هذا لا يبرر عليه ان الاطراف الشرطية لا يكون  
 قضية لظهور اشكال وان لم يكن قضية على سبيل القضية لكنها ما يمكن ان قضية على  
 سبيل الترتيبية ثم ما حسب هذا الكلام ان سبب الحققتين على سبيل سمة او دونها











فخرته من غير ان يمتنع الى بيان النسبة الحقة للعقل كما في الرد على كماله  
 ان يكون هذا العقل من المعنى الى المعنى العام الشامل للوجود و السائر كما في الكلام  
 اذ من الى الله مبركة الى السائر مرة اخرى اذ من الى الوجود ثم من الوجود الى  
 السائر وعلى التساوي لا يكون مع رعاية النسبة او يكون من العقل  
 كاشف الاساس في الذكورة النسبة الى سائر الاصطلاحات مرتبطة في العقل  
 بان النسبة عينها وعلى العقل من يمتنع الى بيان النسبة بين الموجودات  
 انما اعتبر العقل الى الوجود ثم من الوجود الى السائر والاعتبار ذلك انما  
 في الوجودات من غير ان يكون استيعابا في السوالب بطريق الخلق والاداء  
 بل كلاما وانما قلنا ان العقل من الوجود الى السائر فيمكن احد الامرين كما في  
 في هذه الكتب في ما حثت الانطوائت ان العقول عند ان كان سائر كالنفس  
 العقلية من غير ان لم يكن سائر كالنفس الى النسبة الى النفس الاول منقسمه بالنسبة  
 الى العقل الى الوجود اذ اذ اشيت ذلك لم يعتبر عقل هذه الاساس في الوجود  
 الى السائر بل من احد الاذن قطعا وكلاما في غير المنع على ان في هذا العقل  
 النفس العقلية مرتبة بلا ضرورة فلا ينبغي المعبر اليه لعله تملك ان يفرق من  
 استيعابا في السوالب بطريق الخلق والاداء من هذا هو الذي علمت عليه عبارة  
 الشارح في شرح المطالع حيث قال ان النسبة النفس الى النفس بالجدول العقل  
 والنفس العقلية مرتبة من العقل والافعال والافعال والافعال والافعال

في السوالب حيث كانت فانها اذا قلنا ان ليس بجانب فخرتها من غير ان يمتنع  
 يتجزأ الى كذا وكذا في سلب الاتصال والافعال ثم انما سميت بها بطريق الخلق  
 الشارح اذ في الافعال وكذا في هذا القول الاول ان جازيا السائر في القول  
 الى الاتصال والافعال ثم كلامه وهو صريح في ان العقل الاساس في الذكورة  
 انما هو جازية بالنسبة الى السوالب فتقول في الاول ما ذكره الشارح ثم مقصود  
 الشارح حيث قال ان نسبته الى الوجود والسائر لا يكون مبرورين بان انما ذلك  
 الشارح في شرح المطالع فخصر من بيان النسبة على ان قال ان النسبة الوجودية  
 هذه الافعال حقيقة بحسب ما بينا الاصطلاحية والوجودات والسوالب  
 متساوية الاقدام في هذا الافعال كما اشار اليه السيد الفقيه في كتابه على  
 ذلك الوضع من الشرح لا شك ان المقصود بالذات من وضع القوة  
 الشريفة ذكر الاقسام والاولى لا تؤثر الاقسام وهذا ولذا جعل المقصود من  
 بكتبت على العقل وعلم ان عقل ما يورده على ذكر العقل والمنفصل عن العقل  
 وذلك بينه ايضا والجواب عن العقل وهو فان ما هو ان المقصود بالذات هو  
 الشريفة والاقسام الوجودية وانما لم يرد ما ذكره على سبيل التسع والاستعداد  
 لان العقل الشريفة الشريفة في هذه المقام ان من عدم القوة كان لا يتقبل العقل  
 المقصود من حساب وكذا ذكر العقل والمنفصل من انما فيها ان عقلها في  
 الشريفة من العقل مقصودها الا بها ثم على وجه ما قال ان العقل مقصودا

















الرابط حركة الزفع في محله سد و كانت في احد الطرفين او في كليهما  
التي تليها و لا ساء بان اعلان عبارة خارجي في ان الرابط يجب ان يكون  
لنقطه و هذا يعني ان لا يكون الرابط مركزه فان الظاهر ان المركز لنقطه و انما  
ان ضايق ساسط على صورة الشكل الثاني و هو ان ثلث ارباعه و ثلث  
من المركز يقطع بين ان الرابط لا يكون مركزه فان ستم الضوي اصله ساسط  
من طرفه ان الجسم لا يستعمل القيد ثابته لا يقطع او المركز يقطع ان لا يكون  
المركز لنقطه و هو ساء كره الغاقل السه ياتي ستم الاثير ان السه  
لا يستعمل بالنقطه و ثابته المركز لا ساء لا يقطع للنقطه الا ستمه التي  
و ان ستم القيد بين يلزم القول بان الرابط لا يكون حركة ساسط  
و ثابته الجسم لا يستعمل القيد ثابته و ذكر ان مواضع الشرط  
الزمنه ان ثابته الحكم ستم لهم زيد و جبر است و ستم فان ثابته و ستم  
قيد ثابته من الرابط ستم و يمكن ان ياسب بان المراد مما ذكره الجسم  
لا يستعمل القيد الاكل و جبر ستم الرابط و لا الاشكال في القيد الذي ذكره  
فان القيد في ثابته ستم ستم الزفع ان ثابته القيد ثابته ستم الى  
الرابط ستم و كان ان الجسم لا يستعمل القيد بدون الرابط و كان ثابته  
ستم ستم ان ثابته الجسم لا يستعمل القيد ثابته ستم ستم ان ثابته  
و كان ستم القيد و لكن ستم ستم ستم و هو ان ثابته انما ستم ستم ستم

[illegible]



في أمثال القيد لا يكون المبررا و لا الجواب باذكرة صحت الفصل من ان الاتباع  
الى الراجح في القيد المذكورة لانه لا يمتنع ان ينسب الى موضوع جنس اخر من  
الجنس في الراجح التي لا يكون له في الراجح الزيادة فلهذا لم يمتنع  
لولا ان على النسبة الطردية اعلم ان ما ذكره الشيخ لا يستقيم في قولنا  
موجودا فان معناه في لغة العلم زبدست و لا ينبغي ان يكون في هذه النسبة  
ما يستعمل بدون الراجح ومن هنا يظهر ان ما ذكره العلامة المتأخر في  
من ان ما يصح في القيد الذي لا يكون كقولنا كل كلام ايضا فلهذا ان الجواب  
في المثال المذكور لا يكون كصريح ان لا يستقيم هناك ايضا كما عرفت  
هذا انما يشترط في القيد باخبار الصفة انه على النسبة و هذا انما يشترط في القيد  
نفسا و اما عدم انشيم جنس من الاخبار على النسبة باخبار الموضوع على  
النسبة مرجع الراجحة و مناط الاتساع و الهداية و هو العادق و الكلا  
و الجواب و السبب كذا استنبأ من عبارة العلامة المتأخر في و هو على ما  
ايدى الكلام من ان القيد يقيس الحكم و اما اذا كان القيد يقيس موضوع الحكم  
من الامور الاخرى كما ذهب اليه الامام ومن تابعه فلا يمتنع ان لا ينسب على هذا  
القيد من ان مناط الاتساع و الهداية هو النسبة ثم ليس معنى هذا  
العام فتقول ان النسبة هنا بمنزلة وقوع النسبة و الجواب و العادق هو النسبة  
بمن الاتساع و القول بان النسبة بالعلم المراد في هذا العام هو العادق

٢٩  
العام في هذه النسبة و الجواب على كلام ايضا و الاول ان يقال الموضوع  
و اعلم ان في هذا العام من حيث انه ما نسب اليه الجواب و هو من الاعداد  
منه من النسبة و ان كانت النسبة ما بين الموضوع من حيث هو كذا  
الانقسام باخبار النسبة على التقييد باخبار الموضوع استعار الى ان انظر  
الى الموضوع و هذا الموضوع باخبار الله لا لا في في ما نسبته  
او ان من النسبة هنا لا يجازي في ظاهره من النسبة في العادق ايضا  
لا يصح من ان النسبة في التقاطع العادق و السبب كذا عبارة الشرح  
و هذا لا يستعمل ايضا في الكلام في هذا العام من انما يجزى اذا كان  
مستقودا و العلم ما ذكره ان النسبة و ما يجزى ما يصح ما يقول بان الموضوع  
يكون في جميع المورود فان على التقدير يمكن الاستغناء بان النسبة في قولنا  
الامر ان لا يكون كذا فكيف مع ان النسبة لما لا يكون التبرير  
اذا كان مستقودا ايضا مع ما يقول في تلك في الحقيقة فاعلم ان  
ما قلناه في النسبة لا يجازي في قولنا الامر ان في النسبة التي في قولنا  
الامر ان في قولنا هذا في القول ان في معنى القول بان الموضوع  
كولنا في هذا من حيث العلم و الجواب من هذا ان يقال ان المراد من كون  
جميع ذلك محسب الشرح و يجب ان يفهم و هذا يفهم على ما ذكره الشرح  
و اما الجواب باذكرة في المراد من المبرر من المبرر من النسبة

في نفس الامر اني زعم القائل في هذا الموضع على قول السبب ان يكون احد الحق  
به الخاطب دون ان على نفسه موجه عند الخاطب مع ان النسبة فيها  
لا يكون محسوسا كما ذكرنا في نفس الامر ولا في زعم القائلين اللهم الا ان يكون  
المتأخر من الدرك المصدق سواء كان متكلما او غير متكلما وان كانت خبرتان  
فيهم الحق بحيث يتناول الخاطب نفسه في حقها في سبب جواب  
بما ذكرناه الى تعلقين مع الله، حيثما ذكرناه فان في جميع الجواب  
وهو ان يكون خبريا او غير خبري حيث ان ذلك الشبهة في ان الموضوع  
في الشبهة الجواب يكون ان يكون مركبا فقد باستعمل في النسبة قيد  
ان يكون ان يكون مركبا فاستعمل في نسبة ثالثة في احد الطرفين  
او في كليهما على سبيل الاجمال كما سبق في الواشي الشرع فان كانت  
هذه المركبة من المذهب في الكل هو الزيادة افضل ما سبق في الشرع  
في باب حيث ان الخاطب من ان الكلية والجزئية فخصه به في الثاني الفقرة  
على الثاني الاستدلال وان كانت هذه المركبة من غير مذهب في حقها  
افضل فخصه بها قلنا فان اوجب بان المراد من الموضوع هنا الموضوع الوحداني  
وحيث يخرج هذه المركبة من القسم فان اجاب الشك ان في قلنا  
ان قوله هذا التفسير كالمثل لتعريف الحق به غير الموضوع ظاهر في ان الكلام  
في حقيقة التي سبق تعريفها ومن الاكشاف اليقين اننا التفسير الصحيح

التي يتينا والى المبدأ مطلق سواء كان موضوع خبرا او مركبا قيدنا او قلنا  
كما سبق فلا يكون التخصيص بما ذكرنا على ان لا سبب في ذلك من عدم  
استدلاله في الشك في الجواب وان كانت موضوعا متساوية فادرج في عدم حيث  
على هذا التعديل في خبرنا في قلنا ان يقال ان المراد من الزيادة هي والكل يتناول  
افرادا معينة او محله في خبر حيث المركبة من المذكورة فينا في خبرنا وان  
لا يكون خبرية في خبرنا على سبيل التفسير كما سبق الا اننا في خبرنا حيث لا يكون  
وحيث وان خبرنا من هذا القول وانما يكون في خبرنا ان الموضوع مركبا على  
الكل خبرنا في اننا انما لم يكن كذلك كما اذا كان مستعمل في النسبة ان النسبة  
فان كان خبريا استعمل في خبرنا خبرنا في ان خبرنا خبرنا في ان خبرنا خبرنا  
في الموضوع في الخبرنا فقلنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
التعريف كما ان خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
في ان خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
فقلنا خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
القول الاول والمراد من كون الموضوع خبريا يكون في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
على وجه لا يمكن الاستدلال على خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
المراد من خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا  
كما سبقنا من خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا









ان يكون منه وحيث ان يكون فالامع ان تقدير الغيب لا يصلح التوقيف على غير  
 الرفع لا يصلح الملائكة فان قلت نعم اورد لفظ الانبياء شعوباً فليس انما  
 بان الظاهر منه الوجه الاول المستثنى عن التعميم ولا اقدر ايضا  
 الفكرة على الحق ولا يوردني ان قال استثنى مع ان البعض الغاف  
 الى المعنى فكمرة لست قد في الاستبعاد لان البعض ليس بوضوح بل الموضع هو كذا  
 والبعض العدم وهذا الكلام لا يوردني ان الفكرة الواضحة في سبب في الشيء  
 انما قيد العدم او كان ذلك من الظاهر وليس البتة بين ذلك لظهور ان  
 خارج عن الموضع والمولى ساد لا يكون فكرة مفيدة لعدم بل يكون سبباً لا يفيد  
 وج لا يوردني ما قيل من ان كذا شيء ان البعض من على عدة فاما في سياق  
 التي يفيد كذا مستلزماً لعدم الرفع وكان يوم من كذا الحق ان البعض ليس  
 مني فاورده عليه ما اوردتم قال ولكن ان يقال في توجيه التشبيه ان شيئاً  
 اذا كان مضافاً الى الموضع كان مراداً به والامع ان الظاهر المقادير هي  
 بعد ان يكون من الموضع كذا مستلزماً للفكرة انما في جنبها كسب المعنى ثم كذا  
 وكان المعنى لم يثبت الى هذا التوجيه لانه مني على الشكل الى جانب التعريف ان  
 الشئ لا ينفك الا الى جانب المعنى واعلم ان الحكم بان الفكرة هي سبب في الشيء ان  
 يفيد العدم اذا كان ذلك من الظاهر بل هو من الظاهر من جارات التعميم ان  
 قوله ادبست احد مفيد العدم لان لفظ العدم كذا في سياق التثنية

٣٢  
 المعنى مع ان لفظه لم يكن كذا بل السبب انما هو اورد على تعميم  
 ان انما الرفع راجع الى السبب وان العدم راجع الى السبب راجع الى السبب  
 لا يستقيم في بعض ليس فان الظاهر وورد البعض على السبب لا اورد السبب  
 على البعض فالتعميم ان يخل ان لفظه هو راجع الى البعض وان البعض على السبب  
 الى السبب ولو قال ان هو اورد على السبب لان السبب والظهور كما لا يخفى  
 من انما قيل بعض العدم ان ليس بان انبياء اورد اثبات الا انبياء  
 لبعض العدم ان كانت غير ان اورد اورد منه المعنى لم يكن كذا ليس هو السبب  
 هو البعض فلفظ على يكون فاعلم ان هذا التعريف فان لم يعلم لان يكون  
 كذا هو جزء من حيث طبعه بان كذا اذا كان فاعلم ان قوله الانبياء ان غير ان  
 فاعلم فغير طبعه مع ان هذا التعريف لا يفيد في طبعه انما يعلم ان  
 العدم في كذا هو جزء من كذا فاعلم ان قوله ان انبياء انما يعلم ان  
 الكبر لا يفيد في طبعه فاعلم ان لا يفيد في كذا في كذا انما يعلم ان  
 فبان ان انبياء ان قوله ان انبياء ان غير ان فاعلم ان ان يورد العدم  
 او لا يفيد في طبعه فاعلم ان لا يفيد في كذا في كذا انما يعلم ان  
 فاعلم ان كذا في كذا فاعلم ان كذا في كذا فاعلم ان كذا في كذا  
 فاعلم ان كذا في كذا فاعلم ان كذا في كذا فاعلم ان كذا في كذا  
 فاعلم ان كذا في كذا فاعلم ان كذا في كذا فاعلم ان كذا في كذا







والشرح وان كان مراده ان دليل الشرح لا يؤول الى التفتحات فذلك  
بموجب الايمان بقدر في عبادة الشرايع مما يات به قوله ان التفتحات العبدية  
لا يجب ان يكون الحكم فيها على الافراد او يجب ان يكون بحيث يصح التفتت  
الاول يجب الظاهر انه يجب ان يكون عبودية في ضمن المحصورات وليس  
العبادات مندرجة في ثنائيات الاكاد الشدة واللين سخط الشيخ من هذا  
الاقدم ولا ذلك التفتحات ولا هذا لا يرد ان الدليل المذكور ياتي  
في التفتحات لكن ينبغي ثمة ان لا يرد ان مثل ثنائيات كل نوع لا يتناول  
على الحكمين المقتضى في الحقيقة مندرجة في المحصورات وقولنا ان  
الشرع لا يتناول على كثير من شرائع التفتحات العبدية تحت بند المحصورات  
فصحيح القول بان الطبعات العبدية مندرجة في المحصورات معتبرة في ضمنها  
فاستدعي في القسم وعلى هذا ان التفسير على هذا الوجه مع بعض التفتحات  
متوفيا بمقتضى الفهم الا ان يقال ان المراد من المحصورات منها المحصورات  
المعبرة عن العبادات العبدية فوجب الطبعات لانه وان كانت عبودية  
فلم تكن هذه المحصورات لكن غير معتبرة في المحصورات العبدية في العبادات  
العبدية لانه هذه المحصورات لم تكن من المأخوذ في تلك العبادات ولست خبرا  
بان التفتت على هذه الوجوه ان لا يابى عبادة الله تعالى الا بغيره على  
انه من على ان لا يكون المقتضى في ذلك لا يوصل من انهم لا يعرفون ان التفتت

و ظاهر ان مشايخنا من مذهب الحنفية لا يقيج اليه في جميع الشارح  
فيكونوا راجعين وادعوا منوال الحكم وان لم يتبين كنه الادلة و معن جميع الظاهر  
ان يكون الحكم على الاقصد او لا يكون مع ما قلنا ما استشهدوا به جميع المتن  
الداخل على الظاهر القيد الى التمسك فلا يكون الظاهر مستخرج من هذا القول  
على هذا التفسير و لا على الاخر مع التفرقة المارة الى القيد و تارة الى القيد  
فوجب القول على بطلان القاعدة المشهورة في الادلة و لا يقيج الى ذلك  
من عبارة الشارح و الطبعات لا اعتبار بها في العلوم و الحكم  
في القضايا على ما صدق عليه الموضوع في غيره و ليس هذا الدليل يوجب في  
الشتمات ايضاً ظهور ان الحكم فيها لم يكن على افراد الموضوع بل على مجموع  
من اقسامه فليفت بصح هذا من الاقيد ثم حكى السيد الحق في جواب  
ان الشتمات مستبينة فيمن المجهولات خلاف الطبعات فجاب  
بستبينة في اقسامها و لا في ضمن المجهولات و ادعى الشيخ قدس سره في  
الظاهر تمام الدليل فيجب كبري المشكل الادلة ثم بعد ان ذكره و زعمه ان كبري  
الظهور ثم كلامه و ادعى خبره بان ما ذكره لا ينافي السراة عن الشارع فانه في  
ما حصل السراة ان ما ذكره من الدليل على سقوط الطبعات يوجب في جميع القضايا  
ايضاً عدم مسطها مع ان ذلك ليس كذلك فان كان مراده قدس سره ان  
اعمال اخرى يفتى فيها و الشتمات مذمومة في زمان الظاهر في ما ذكره الشارح



بان شئ قد انزلنا ان كل من خرج في المحضرات المعبره في العلوم الحكيمه  
 بلا مشيئة فلا يكون التخصيص بل هو مريد على هذا التصور بل على  
 ان عدم الاعتقاد بان شيئا من المسميات هو ادق من ان العلم بغيره في التصور  
 والتصديق كان المعنى من الاعتقاد شيئا ان يصدق ان المسمى في العلم  
 مندرج في قوله وان غير المسمى مساو له لعل في الاعتقاد وان يكون باقيا  
 المسمى في القدره الا بانه كان يقال في الثاني المذكور ان القدره ليس بها  
 من العلم لا بغير الحكم فيه وهو من العلم الاعتقاد القدره في العلم  
 انما هو بان يصدق ان المسمى في العلم وان يكون باقيا في العلم في القدره  
 البسيطة كان يقال في الثاني المذكور ان تسمى على ما هو المسمى من ان  
 الادراك هو ليس بقدره ولا اعتقاد على ما ذهب الاعم منه فبما  
 القدره شيئا لا يشاء في القدره المذكور ان وعلى هذا التصور في العلم ان  
 لا ان الحكم ان يكون مالا او خلافا على التصدير به بل هو مطلقا  
 مندرج في التصور والتصديق على ما ذهب الاعم في قول من ان الاعم على  
 القدره من مركبا من التصور والحكم او على ان يفسر الحكم ليس بمندرجا  
 في القدره بل التصدير فظاهر ان غير مندرج في التصور البادع فاصل  
 حصر الاعم فيها واجب الاعم بان الحكم مطلق فلا يندرج تحت القسم كقولهم  
 ما في ان القول بان الحكم مطلقا واجب يصح في حصره ما في ان الاعم

ان سب ان الفاعل على هذا التصدير اعتقدت من القدره البسيطة الى  
 القدره الا بانه كما هو صحت الامر ان في ان عدم الاعتقاد لا يكون عقليا  
 بل ذكره الشرح ثم عدم الاعتقاد ايضا انه لان باقيا في القدره الثانية  
 فلا بد من تحقيق جوده الشرح ما لم يكن ذلك لظهور ان منع الاعتقاد  
 الشرح في القدره الاولى لا يكون بل الذي ذكره الشرح وجوبه  
 من ادراكه على ما هو لا يصدق على الاستشهاد من الحب الا على سبيل  
 وانما في العلم انما اذا قد سبق في ما حثت الغيب بعد ان علمت البحث  
 بالبحر من ما بعد الامر الشرح في هذا صواب حيث يد الفهم  
 كرايين كلمة انما كانت ما حثت الحيات عامه وكان البحث في القدره  
 ايضا عامه عدم ان يكون القدرتين المتحدتين عامه ولا يزم ان يكون تابع  
 فترتين القدره عامه فترتين ما حثت الفهم من الحيات في القدره  
 كما ان علم الحيات والقدره باسبغ عدم القدرتين باسره الان ذلك  
 ليس كقولهم انما اعتقدت كل ج س فانه كقولهم انما اعتقدت  
 انما اعتقدت كل ج س ونظرنا ان فترتين القدره عامه فترتين القدرتين  
 العامه من الموضوع والحدود فترتين صواب على هذا لا بد من ان يكون  
 لكل شي في كون المراد من ج عدمه ولا حاجة ان ناول العلم ان يكون  
 فترتين عامه العلم في كون سور ا م از من علمت انه و هو ان علمت الموضوع

. والحق يقبل من غير حاجة الى ان يكون له وجه الحق فيكون الحق لا يتوقف  
 الى الوجود الاول ان مفهوم ج مفهوم ب الثاني ان ما صدق عليه ج فهو  
 ما صدق عليه ب الثالث ان ما صدق عليه ج فهو مفهوم ب الرابع ان مفهوم  
 ج فهو ما صدق عليه ب ولا يمكن ان المطلوب في هذا المقام هو انهما انما كانت  
 فلا بد من ابطال الاحتمال الاول ولعل معنى ذلك انما بطل الاحتمال الثاني  
 ايضا في حقيقة القول والى جواب غيره عليه انه بل الاحتمال الرابع فلا بد  
 من ابطاله من حيث يقتضيه مع انه لم يتوقف الى احد من الطرفين المتوجب  
 بما ذكره على انما هو ان الاحتمال الاول لا يتصور على وجه الاول  
 ان مفهوم ج عين مفهوم ب الثاني ان مفهوم ج انما يقتضي مفهوم ب  
 وما ذكره من التوحيش انما بطل الاحتمال الاول اذا صدق عليه  
 الاول ولما اذا افترض على القول ان ما صدق عليه ب لا يستلزم  
 الاول ايضا بناء على ان الحق ان يدور على الحقيقة من حيث ان في الخارج  
 الذي هو فلا يلزم ما ادعاه الرابع من انما قد لا لا يتوقف على  
 حقيقة متضمنة في انما هو الخارج من مجرى الاحتمال انما يقتضي الحق  
 لا بد من انما قد على ان لو قيل ذلك فيقول ان الترادف  
 لا يكون الا في الحقيقة مستحسنا وان مفهوم ج مفهوم ب  
 لا يتحقق ترادفهما انما ذلك كذا فيما لم يكن الموضوع والموضوع المركب

كانت ناهية الى ان يستدل على بطلان الاحتمال الاول والرابع بان  
 الرادف من حيث لا يكون متساوي والامكن التيقن محسوسة مع ان الكلام فيها  
 كان قسما كان في هذا موضع هو قوله من ان كل ما صدق عليه  
 ج من الافراد فهو ب بانه ان ما ذكرته من ان ج وب لا يقتضيه  
 هو المعنى ان يقتضي ان يكون الرادف من ج ما صدق عليه كان الرادف من ج  
 كذلك ولا ينبغي عليك ان هذا السبب انما هو من المنع المذكور لانه  
 لا يجوز ان السبب سببه في حق ما لم لا يجوز ان يكون من ج هو المنع ومن  
 ما صدق عليه وعلى هذا لا يمكن الجواب بما ذكره الرابع على ذلك  
 الجواب بما ذكرنا من ان الكلام في الحقيقة المحسوسة فلو اردت من مفهوم  
 ما درست حقيقة حقيقة فادع عن المسبب ومنه انما هو ان ج وب لا يتحقق  
 ابطال سببه انما هو على ما يكون على ما يقتضي فانه في الحقيقة  
 فلو كان الحق ما صدق عليه كان ضروريا في الثبوت الموضوع منها كانت  
 وان ما صدق عليه هو الموضوع انما لا يعتبر على وجه تسمية ما صدق عليه القول  
 انما يعتبر على ان في لسان الحق فلا بد من التمسك على القضايا بغير في  
 الضرورية بل يجب ان يقال ان لا يتحقق ج على ما يقتضي موضوعه ولا  
 يكون سبب المعنى فتم حقيقة تعينه في الحقيقة فلهذا وجب الاول ما ذكرنا  
 انما هو انما بطل ما صدق عليه هو الموضوع في ضرورة انما هو انما بطل ما صدق عليه



الحمد لله الذي جعلنا من هذه النعماء في الفردانية وفردانية شريفة التي لا تنقطع  
 على هذا السند غير فان ما صدق عليه الموضع ليس نفس ما صدق على الجسد على هذا السند  
 فيصير انتفاء في الفردانية قبل ان يكون الجسم فردا بل هيست لوضع  
 لا يمتنع انتفاء في الفردانية لظهور كنه الله به في الفردانية والجلالة العظمة  
 على هذا السند غير فان ما من الفردانية فمن تحت الفردانية انتفاء  
 المحكومة على سبب تلك السند وهو ان انتفاء وانتفاء في هذا الا  
 انما في ان يكون له وجه واحد وان المقصود انتفاء انتفاء في الفردانية  
 يعني ان لا يعقد في الفردانية حقيقة وليس كذلك بل المقصود هو انتفاء  
 يعني ان لا يعقد في فردانية مع لا وجود لهذا الانتفاء وان قد علم حقيقة  
 ملكة خاصة بل هي في هذا كذا لا يقال ان انتفاء على وجه خاص  
 ان يكون مفرد مع مفرد بوجه اخره قد اريد به بعد ذلك ان الكرامة  
 من جـ ما صدق عليه ليس بحسب بل بالحق ان يقال ان الكرامة من جـ  
 يعني الكرامة من جـ بوجه اخره انما ذكرنا ومن هذا هو المقصود  
 الا ان المقصود لا يعلم الا بالعلم ومن هنا ينشأ ان ما ذكره الشارح  
 من جـ ان انتفاء انتفاء في الفردانية بان الكرامة من جـ ما صدق عليه لا يكون  
 في دفع السؤال بل هو انتفاء كما يشهد به ادنى تأمل مما قد لا  
 يجيب عن بان قد علم على حال هذا انتفاء انتفاء في السبب الى ذكره السائل

السائل كان استدل على بطلان الحق بان الكرامة الموضوع انتفاء الكرامة  
 الجسد بوجه اخره الى ان الكرامة من جـ السبب بان ما ذكره يوم من المقدمات  
 كانت السبب الكرامة من جـ وان كانت السبب الكرامة من جـ كانت باطلا فبذلك  
 لم يكن انتفاء من جـ فلا بد من كنه الله به في الفردانية والجلالة العظمة  
 بهذا سادته تلك السبب من كنه الله به في الفردانية انتفاء السبب كانت حقيقة  
 سادته هذا الجـ انما سادته من كنه الله به في الفردانية انتفاء السبب كانت حقيقة  
 المعاداة على الحقيقة لا يقع ويحتمل ان يقال ان ادراك الكرامة من جـ  
 هو سبب التجرد في كنه الله به في جـ شي على شرح السبب الكرامة  
 بان جـ الكرامة من جـ سبب انتفاء انتفاء على الاخر والسبب الكرامة  
 وتقول لا على الايجاب السبب انتفاء انتفاء وتقول ان ليس لكم  
 لا اشتغال على الحق الا بما في وليس لبطلان ان من جـ انتفاء انتفاء  
 بالانتفاء السبب لان الانتفاء على جـ انتفاء انتفاء انتفاء  
 كرامة السبب لتشكل في الاشكال الا ووجه ما عرفت الايجاب  
 كما ان على عارضة الاشياء في هيمنة انتفاء الاشكال على جـ انتفاء  
 المقدمات بالسواب لم يظهر الانتفاء على جـ انتفاء انتفاء انتفاء  
 بعضه بالوجه في انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء  
 الكرامة ما صدق عليه جـ انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء انتفاء





وتقول كل جنس اقرب او بعيد وتكون الخاصة او مبسطة او مركبة الى غير  
 ذلك من الصفات المستحددة في المنطق فلا يصح الجزم بان ذات الموضوع  
 هي التي يثبت بها الشئ بل هو ما هو مع الانسداد النوعية والاعتناء بالخصوص  
 العلم بالخصوص است المستند في العلم بكونه كذلك خبر بان علمه بالعلم  
 من المبادىء ومع ذلك قد حصل امران الاول انه لا يتحقق الا في الموضوع  
 من كان الموضوع قد جعل كذا فيظهر انه الحكم كما سير الى الافراد فيجيب  
 كذلك سير الى الافراد العينية ايضا فلا اعتبار في الافراد النوعية مع الافراد  
 الشخصية في كان الموضوع شيئا يثبت اعتبار الافراد العينية كما كان في المثال  
 ان الفصل ان اريد به مطلق الفصل سواء كان قريبا او بعيدا فلو لم يكن  
 يكن سببا في النوع كما به في علمه في قول الجواب ومنه من الفصل وان اريد  
 به الفصل النوعي لانه ان الموضوع كما ذكر ان يكون فرعا او فعلا قريبا  
 او جيبا كذا لم يذكر ان فعلا بعيدا ايضا فينتهي التبرير الى ان العلم بالعلم  
 على كذا من قبل ذلك هو على الخاص ايضا اذ يمكن ان يقال ان العلم ان  
 اريد بها خاص النوع لانه ان خاص النوع ايضا مما يثبت التبرير الى ان العلم  
 اريد بها الخاصة مطلقا وذلك لم يكن سببا في النوع بل هو العلم  
 والنوع ان كان جنسا فيثبت له اوله فلا يثبت له است واما العلم  
 من المثال اعتبار الافراد العينية ايضا فالخصوص بالافراد والنوع النوعية

النوعية يحتاج الى دليل فانما هو النوعية المستند الى ما هو في الموضوع  
 ولم يثبت على ذلك وانما ثانيا فلان الجنس ان اريد به الجنس النوعي لانه ان  
 الموضوع يكون انه يكون جنسا بعيدا او جيبا او مبراست فينتهي التبرير الى ان  
 اريد به الجنس مطلقا وان كان المراد من الجنس البعيد لا يكون مستورا  
 على الافراد الشخصية بل هو العلم بالافراد الشخصية ايضا فليكن مع العلم  
 فيما ذكره ومن هنا يبين ان ان كان النوع مستندا الى النوع لم يثبت في افراجه  
 الى ما قبل وان كان مستندا الى مفهوم واحد كما هو مستند مثلا فينا  
 اعتبار الفرق والاعتناء بكونه من بين سبع منهم على بعض الكليات  
 على بعض اقسامه على النوع وانفراد لا يعني ان على بعض الكليات على  
 الجنس اذ هو على النوع وانفراد ولا على بعضه على النوع فلو علم الانسداد  
 فعلا او ليس على النوع من يكون العلم على النوع والانسداد فعلا على  
 ان الموضوع ان كان سببا فالعلم على النوع وانفراد يعني ان المراد  
 الافراد النوعية والشخصية سواء كان نوعا فالعلم على النوع والانسداد  
 وهذا هو المطلوب الى ان العلم بالشئ في نفس الموضوع وهذا هو المطلوب  
 من ان على جميع الكليات على بعض اقسامه على النوع وانفراد مثلا في  
 بالعلم وهو فرج الى التحقيق لان اعتبار العلم بالعلم النوعية  
 بالعلم ليس بالاشكال في العلم بالعلم ان العلم بالعلم

















في القدرين في ادنى ذلك فبعد البها في اثنان وراو القه فخر صاحب  
الكشف ومن تاييد بالضرورة لا خلاف في ان الاشتغال عند الوضع هو الاتصاف  
وشرور اللزوم والاتفاق لا يقتضي تفسيرهما بل بالضرورة فلا يكون قد تم فيهما  
على ما يترتب عليه العلم ان يقد في جازيته ان الاتفاق جازية لم يكن سيرة العلم  
لما في فعل لما كان ترون كمال ما وجد كاذب متعديا على طريق اللزوم  
او بطريق الاتفاق ولم يكن الاتفاقية ولم يكن الاتفاقية بالضرورة  
في اللزوم فخر صاحب الكشف بالضرورة على سيرة الاتفاقية  
من ادرك الاتفاقية من هنا يتلخص جرح ما فعلوه من التخصيص بالضرورة وكما هم  
لم يكنوا يعلقون الاتفاقية اشار الى ان البحث مخصوص بالاتصاف بالضرورة وليس  
الاتفاقية كذلك ولذا لا يقع جرح من الدليل كما هو المخرج في جرح  
التباين وليس شوي لم يكنوا يعلقون الاتفاقية عند وقت  
السبب في ذلك فلا يكون هذا اراد عليهم واما قوله عن لزوم خروج اكثر  
التصايف عن تفسيرهم بعد ان مرادهم بالضرورة هنا الاستصحاب على هذه هي ان  
المراد من الاتفاق الاستصحاب لا من جهة ولا جده للزوم هنا متا على هذا  
وعل هذا لا يخرج عن تفسيرهم الاتصاف التي يكون شئت احد الوصفين او كلاهما  
في لزوم الموضوع بل هو الاتفاق كما يبحث في الاتفاقية والضرورة  
في ذلك فانهم يشتركون في نفس الكلام بالاتصاف بالضرورة في العلم برب الاتصاف

واتفاقية كذلك من ذلك ان المراد من اللزوم هنا اللزوم الذي ان شئ  
من ذات اللزوم ايجب بالضرورة الا ان ذلك ليس كذلك فبما ان  
بالاشفاق ولازم ايضا هو التصايف في الضرورية ان لا يسن ضرورة  
اللزوم وصف الخواص لزوم الموضوع ان اراد ان هذا هو المراد  
في هذا اللزوم فذلك متعديا لما ذكرنا من ان التباين بعد التفسير يرد  
من اللزوم هنا الاستصحاب من جهة سيرة كاشت العلاقة انت اللزوم  
وغيره ان اراد هذا المعنى هو المشهور في ذلك لانه في هذا المقام  
انهم التحدث عن ذلك فثبت في نفس المتصايف ذلك فثبت ليس  
وهو ان آخر متصايف الاعراض الاول كما يشهد ان كل واحد لم يذكر  
في الشرح المتعلق بالضرورة الاول المذكور في الاخرين السابقين اعلم ان  
المراد من التباين بين ذكر في هذا المقام ان المتصايف بالاتصاف بالضرورة امزاج  
ايضا في الكشف حيث قال في كل ما هو متعدي في ضرورة وجب وصار  
الضرورة اكثر لانه لزوم التصايف في الاخص من الضرورية وهو الضرورية التي  
يكون وصف الموضوع ايضا ضروريا لئلا يستلزم من الضرورية ان اللزوم ان شاء  
الاتفاقية وان اراد من اللزوم انهم من كون في والحق لم يرتق بين  
الضرورة والضرورة فثبت الضرورية في الجواب ولم يصدق الله الذي هو  
اخرس ان مرادهم ان كل ما هو ضروري فثبت في هذا ضرورة العلم برب عليه

[illegible]









يمكن حذف السبب لم يكن جزءا من الشيء من الموضوع والقول تحت التسمية  
المحملة هذا يقتضي كون الوجه السالب المحمول متغيرا في الشيء المحمل  
فيعبر عن ذلك بان حرف السبب لم يكن جزءا من المحمول والموضوع  
مع تشكيل امره في الاول المستشهد به منهم من ان الاسباب  
المحملة لا يقع على المحمول فيقولون ان الوجه السالب ليس اسبابا  
منه بل في ان الاسباب من الموضوع فاما ان قلنا في المحمل  
فكذلك ان الاسباب لا يقع على المحمول وما بعد ذلك ان الاسباب في الوجه  
السالب والقول ان طرف الوجه المحمل يقتضي ان يكون طرف كل وجه سببا  
للمحمول من موصوفته خصوصية فاما ان قلنا كما هو موصوفته فمع  
هذا يصدق ان الوجه السببي المحمل لا يقع على المحمول مع ان ذلك  
ما ظهر لما قلنا من ان اسبابا في باب بلام كذا في هذا لا يقتضي  
وجود الموضوع الثاني كما سيذكره الشارح من ان الوجه المحمل لا  
يقتضي السبب لعدم حرف السبب في الوجهية ووجوده في الاسباب ان  
الوجه السببي المحمل في قوله في الوجهية المحمل على الوجه الذي ذكره  
الشارح مع وجود حرف السبب في هذا يقع الحكم بانشاء حرف السبب  
في الوجهية المحمل على الاطلاق فان قلت ان لا م ان حرف السببي  
الشيء السببي المحمل لم يكون جزءا من الشيء من الموضوع والمحمل لا يورد

[illegible]

فاما من ادعى ان السبب في ان الكلام المتشابه في شمع النطق له مرجع في ان  
 نفس السبب خارج عن الاطلاق في سائر الجوانب كما ان خارج عن السبب في  
 يكون النسخ مما يجب الاصطلاح على ان نقول من الراس ان هذا السبب  
 ان لم يكن جزءا في سائر الجوانب الاخرى ذكرناه من الاشتغال به وان كان جزءا  
 اخرى ان هذا يقتضي كونه متدرجا في الموجد المحدث ولا يكون الا بالاجاب  
 المحدث مستلزما من لوجوه الموضوع مع ان ذلك ايضا خلاف لما في المتن  
 من ان الايجاب المطلق يقتضي وجود الموضوع وما في السبب كونه  
 الشايع من ان السبب في السبب هو الممنوع المحدث في الجوانب في السبب  
 يعبر عنه بما كان الموضوع ضروريا ولا يعبر عنه الا بالاجاب المحدث في المتن  
 ان هذا المنع لا يجزى في حد ذاته فكثيرا والتحقين ان التيقن السبب  
 بما اجتزاه ان يكون غير متدرج في العدد ولا في الجوهر وعلى ان كان  
 القاسم ان يقال ان فرق السبب ان كان في الموضوع في الجوانب  
 في التيقن مذكور وان لم يكن جزءا منه فاما ان يكون المقصود برفع النسبة  
 من غير التيقن سائر وان ان يعود ويكمل ذلك السبب على الموضوع  
 في التيقن سائر الجوانب وقد استدلنا في ذلك في شرح المطالب  
 الورود ثم يظهر ان السبب انما اذا قلنا ليس سبب في السبب ان كان جزءا  
 من الجوانب كانت التيقن موجبة المحدث وان كان خارجا عن الجوانب كانت سائرة

سائرة على سبب سائر الجوانب فانما سبب بان السبب خارج عن الجوانب في سائر  
 والسبب الجوانب الا ان في سائر الجوانب فاما في السبب فيكون الموضوع  
 في الجوانب ثم النسبة بينا ويرفع تلك النسبة في السبب الجوانب فيكون الموضوع  
 والسبب الا بالاجاب بينا ويرفع تلك النسبة في السبب الجوانب فيكون الموضوع  
 والجوانب الا بالاجاب بينا ويرفع تلك النسبة في السبب الجوانب فيكون الموضوع  
 اذ لم يصدق الا بالاجاب الجوانب على الموضوع يعبر عنه بغيره اذ السبب  
 في هذا خلاف السبب فان في هذه امور تصور الموضوع في الجوانب وتصوره  
 الا بالاجاب في سببها وفي السبب الجوانب فيكون ذلك في الامور مع كل السبب  
 على الموضوع ويقتضي ان السبب الموضوع في حد ذاته في سبب السبب ان  
 على الموضوع ومن هنا يستلزم بغيره من السبب الجوانب ان في سبب  
 الجوانب ومن سائر الظواهر ان شيئا سبب مع شيئا سبب سبب  
 وان سبب السبب الظاهر ان في سبب سبب ومن المذهب ان في سبب  
 سبب في سبب في سبب ان السبب الجوانب لا يستلزم في وجود الموضوع  
 كما لا يستلزم في السبب الا بهذا الكلام وهو خارج في قوله ولا يفتقر في سائر  
 البحث من ان حرفة السبب خارج عن السبب الجوانب فيكون الاصطلاح  
 يمكن اذ لا خلاف في ان السبب انما في الجوانب السبب الجوانب فيكون الموضوع  
 التيقن على ربه في التيقن في قوله في التيقن في التيقن في التيقن

















[illegible]











ان عند المتكلم من جهة الحقيقة المستقرة ان يفتي ان الكيفية التي به عند المتكلم  
 متبعية للحكم بان كونه اليقينية في نفس الامر هي كذا فلو كانت اليقينية المستقرة هي  
 الحكم المذكور كان تفسيرها بالكيفية التي به عند المتكلم بالاطلاق ان كانت  
 هي الكيفية الثانية كما سيستدل بهذه العبارة لم يمتنع تفسيرها بالحكم المذكور كما عذر  
 عند عبارة في اول البحث ثم قلوا والعبارة الدالة عليها ان يتكلم ان يكون  
 العبارة موصولة بما وراء الكيفية المذكورة فلا يكون موصولة بما وراء الصورة  
 كما يشهد بانها اذا انفصلت انما هي بالاول الصورة ولكن هو ليس على ما دلل  
 فيه ان الكيفية المذكورة انما يكون من الكيفية المستقرة اذا تعلق به في الحكم  
 حتى لو تعلق به الحكم لم يكن من الكيفية المستقرة لان الحكم المذكور ساقط اليقينية  
 المستقرة اطلاقا بل هو على سبيل الحقيقة المستقرة وترتيب من الترتيب في عبارة  
 الحقيقة من ان اليقينية المذكورة تبين ان اليقينية المستقرة انما هي في الحكم  
 بعبارة الترتيب والظاهر فيها بينهم كما يشهد به في ترتيب العبارة بالقبول  
 وكذا في ترتيب الاول بالقبول وكان العلم بحسب الصورة كما مر في الترتيب  
 والحاصل ان الثاني في عبارة الصورة انما يدل على الكيفية المذكورة بالعبارة  
 فانه والدلالة على الصورة كقولهم موصولة بما وراء ان الصورة والذات الكيفية المذكورة  
 هي ان العبارة والذات الكيفية موصولة بالصورة وهذا لا يتحقق كونها موصولة  
 موصولة بما وراء الكيفية المذكورة وانه كان كذلك لو كان المراد ان العبارة

العبارة تارة بالوضع على الكيفية وليس كذلك كما لو كانت من التفسير المذكور  
 كما كانت الصورة المستقرة والذات على الاول عليها لا يجب ان يكون  
 مطابقا للصورة التي في نفس الامر ولم يجب مطابقا للصورة الاولى كما كانت  
 ان الصورة المستقرة تبين ان يثبت في الصورة الثانية ان الصورة الاولى من التفسير  
 لا يجب عندنا ان الصورة المستقرة الثانية من التفسير بالذات في الصورة المستقرة  
 فلو كانت من يارها انما هو الاصل في الطابق وهو في الثاني الصورة  
 في الثاني الصورة تبين ان الصورة المستقرة هي الصورة المستقرة وانما تبين الصورة  
 ان كان الصورة المستقرة انما هي الصورة المستقرة في الثاني الصورة المستقرة  
 او صورة مستقرة انما هي الصورة المستقرة في الثاني الصورة المستقرة  
 ولكن هو ليس بالقبول بالقبول المستقرة في معنى كلام الشارع كما انما ارادنا  
 سيما هو صورة الانسان فلو لم يكن من الصورة الثانية وعلم بان هذا  
 صورة مستقرة في ذلك كاذب ولا يظهر انما هو الصورة المستقرة  
 في الصورة المستقرة والعلم بانها لا تكون ان الصورة الثانية مستقرة  
 ليس المذكور وانما الصورة المستقرة ليست مطابقا فان لم يكن الحكم  
 في الصورة المستقرة كصورة الظاهر من عبارة الشارع كان التفسير المذكور دليلا  
 على صحة بيان الطائفة وهذا في الصورة المستقرة وان اعتبر في ذلك ان التفسير  
 المذكور دليلا على صحة بيان الصورة المستقرة فاما انهم حيث فسروا الصورة المستقرة





يفرد به وهو محقق عام و سالب وان سلب الحق ليس يفرد به  
 يمكن عام موجب لاشتباه في انه الحكم في الضرورية على ما ذكره الشافعي  
 الضرورية فلا يغير الزق بين الممكن العلم الموجب و السالب على الحق  
 فإذا قلنا ان واجب المولى ليس يفرد به قبل ان الممكن العلم السالب لا يغير  
 ان سلب المولى ليس يفرد به قبل ان الممكن العلم الموجب و سلبه على الحق  
 ان سلب الزق بين الامايب و السلب على الواقع و اما وقوعه في  
 ما سبق ايضا ان الحكم في الوجوه لا يقع في السلب بالواقع  
 و سببا في ذلك زيادة حقيقة في صحتها كذا العامة في الحقيقة  
 المشهورة فيما بينهم من غير عشرة اولا فهو حيث في حيث ان الحق  
 من الغير كذا حيث ذكرنا ان بعض الشرط العامة كذا و كذا  
 و عطف حيث ذكرنا اننا نضيف الوفاء العامة و في باب الوجوه  
 المركبة من المتشبهة و اربعة السلبين مع سلب من ذلك في سلب  
 في ذكره الصلي و القياس و غيرها على ما هو المبدأ في سلب ان  
 عند القياس من جمل الاحكام و هذا على كلامنا في ان الحكم على المعاد  
 انما يترتب منه سلبا لاحكام و جعل الحكم ان لا يستلزمه القياس  
 فلو كان القياس مستلزما في الاحكام لم يصح الحكم في الضرورية  
 لا لا في الضرورية و عطف و في الحكم فيها الضرورية

يفرد به حيث يجوز الموضوع في الشرع في شرح الحكم ان الضرورية  
 استلزام الاطلاق في المولى من الموضوع سواء كانت بغيره عن ذات  
 الموضوع و هو امر متفعل فان سلبه العامة كانت لو متفعل العامة  
 بين الذين يكون احدهم ضروريا على غيره ان كان اشاع الحكم في  
 ان قال ان ضرورية في غير موضوع و هو مستلزم الحكم في الموضوع  
 لذات و هذا التفسير ليس مستلزما في ضرورة الاستعمال في سلبه في كون الممكن  
 فانه و هو ان لا يغير من غير موضوع كمال و يستلزمه في الاحكام فلو كان  
 كذا و ضروريا به كان الممكن بالاشاع الحكم في الموضوع في غير الاشاع  
 و الحكم كذا و كذا على موضوع و هو كمال الى هذا كذا و منها  
 يستلزم ان الضرورية في قول الصلي في ضرورة الضرورية حيث قال كذا في الحكم  
 يفرد به حيث يجوز الموضوع في الضرورية ان سلبه عن ذات الموضوع  
 كما يتغير التغير لا في سلب الاشاع الحكم في العامة ان ذكرنا الحكم في  
 سب الاستلزام الحكم في الموضوع سواء كانت بغيره عن ذات  
 الموضوع و هو امر متفعل على عدم بدو ان في ان اشاع و سلبه  
 فقال ان هذا التفسير لم يغير في الضرورية المستلزمه الضرورية  
 و على هذا ليس في الضرورية و الضرورية لطلب العدل و كذا و كذا  
 لا يتفعل القياس في سلب و بان و كذا في الحكم في الضرورية



[illegible]

والاضطرابات ثم كذا وقال الحق في شرح الاشارات ان العبودية  
افضل من الدوام لان الخلاص دائم واما عدم العبودية فاما في  
دونها الفصل ان عدم شيئا اثنافي غير ضرورة هذا كلاما وعليه يمكن  
التحقيق وذكروا الشايع من ان الدوام لا يمكن من العبودية لان  
الدوام يعبر في الاثنافي مع بعض المسادة كغيره وسببا من ان هذا  
البحث في باب العزوم والاثنافي واعلم ان الاثر الذي ذكره الملك  
شهرته بالزمان فان عدمه يمكن ولو فرضه فهو قبل وجوده او بعده  
عدمه فلهذا هو موجود او غير موجود على الاتحاق التسليم مع الحائر وكل من  
هذا بان فخره بان كذا في النظر على فرض عدم الزمان فان الزمان  
موجود ايا ان هذا محال ايضا فمقتضى كون في مواضع ان وجود العقل  
لاول الامر لذات البداية الاولى فلو فرض عدمه لم يدم الحيدر الاول  
للعقدان عدمه لانهم سلكوا عدم العقول واما سلك ان هذا الزمان  
الحيدرا الاول محال فلو فرض عدمه لكان من المأكولة من ان لا يكون  
عدم العقل الاول وان كان من ان هذا قطعي البطالان وحقائق الحكيم المستقيم  
فان حكمه فيا ضرورة سلكه في ان الاثنافي في جميع ادوات  
وجوده لا نسبة في ان الاثنافي الدوام يعبر في عدمه فلهذا  
فان وجوده لا يثنافي ان لا يكون ان سلكه فلهذا هو في ان لا يكون

















الحمد لله

١٥٨

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

منهم من يخرج من مصر  
وهم او دهم ان قال  
لا ان في كلامهم  
المنه ان





Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

[illegible]





توارد والحق المستحق على سائر واحد شخص اذا لم يكن في  
العدد العاشر في السلوك لان ثبت انه عدل فانه وهر شخص  
يكون اذا لم يكون العدد العاشر شرطا ايضا فلا حرج انما يكون اذا  
والحق المستحق المتساويين بالاعتبار على سائر واحد  
وهو ليس في والحق توارد والحق المستحق بالعدلات وهو غير  
الافهم وكان في بعض عباراته انما يشهد انما هو الى ما ذكرنا في  
او هو حيا الى ان لا يقول واما ما بالعدد الا انه انما  
كله او لا شارة الى ان يقع الحق بين مقدم على المستحق المذكور  
وبما تهر من انما لا انفصال بين ما على المستحق ليس شيئا  
بحسب الحق كما لا يخفى وانت تعلم ان في عدد الدليل ثمانية  
نفسه سبعة والاف ان يقول من نصب نفسه او انما يقال في  
ان الحق متغير بغير عدد مطابقه النسبة بعد وقوع سائر وكان  
الحكم بربها غير الوفاء بها او نظرا بعد نظر الى الجار  
من الذي يتبع الحكم المتخرج الى الدليل او النسبة وانه انما  
كاف في كخصيص التغير على ان التغير يستلزم كون الدليل اعم  
من المتماثل وح لا يحسن التعاقب بينها فالدليل على  
في وبذلك ان قوله او هو حيا فالدليل من قبيل العطف على

مودى ماعلى تخلفى و القدر غير محدود لان قوله فاعلى  
 بقدر الدليل كاشا الى الله وح ليس هناك عطف  
 على شئ بل عطف جنة على جنة و يرد على قوله فاعلى  
 لا شأنا الخ و قد كان الدليل مطلقا على الصحة في قوله  
 فيطلب الصحة لم يوجب الى هذه الاشارة الخ و قد تم  
 فيطلب على ما لا يخفى عطف الدليل الى ما لا يخفى  
 ان يطلب الدليل كما يدل عليه قوله و لا بد ان يلاحظ هنا ان  
 مثل ما ذكرنا و وجد ذلك اما على التقدير الاول و يمكن  
 المطلوب بدينا بالنسبة الى الطالب فلو ان كان طرف من  
 هو شاغل لا يعلق ان يطلب الدليل على ما لا تمتد على الدليل  
 بالنسبة اليه و اما على التقدير الثاني فلو ان الطالب نظر في  
 ذلك كما انه على هذا لا يعلق المطالبة فيه من انما طرف من  
 هو شاغل احد و على كل تقدير يوجب فيه شئ ما ذكرنا سابقا  
 وذكرنا فيتم بنا و الكلام على ما هو المشهور من الجوهري  
 كون المطلوب مجردا عن زمان و آخر بعضهم امكن الاستدلال  
 على البرهين فاعلى هو المركب الى هذا الترتيب على ان  
 المقتضى و اما على ان لا يحصل له فهو ما يمكن التوصل اليه

انظر فيه الى المطلوب خبري كما ذكره في الاشارة وفيه نظر  
لان المشهور ان الدليل عند الاستصحاب لا يكون الا موقفا  
كالعلم بالثبوت الى وجود الصانع لكن التفتيش ان الدليل منقسم  
منقسم الى المفرد والمركب من المقدمات المفردة والمركبة  
المفردة المفردة المفردة المفردة الدليل عند التفتيش فانه  
المقدمات المفردة لا يفرض مع اليقين والتوفيق المذكور  
انما هي تطبيق على القول المشهور بان مراد من النظر في حق  
الشيء لا ينطبق على التفتيش كما عرفت ويمكن الاستدراج بان المراد  
من النظر فيه النظر في نفسه او في احد اركانها بان يكون متعلقا  
بأحدهما والنظر لا يتعلق بنفس الدليل المنطوق ولا بأحد اركان  
وجوده الذي هو ذات المقدمات المفردة والشيء ولكن بان  
يقول المراد لا يمكن الاستدراج بالنظر الى ما وقع فيه صحيح  
انظر الى ما لا يكون المتوصل تنقسم النظر فيه الى المطلوب خبري  
والعند خبري اما من قسمين فافتراضه على قضائيه  
انهم قسموا التفتيش الى البسيط والمركب وذكره في تعريفه قضائيا  
يعني ما يفوق الواحد لثبوت التفتيش اشارة الى ان التفتيش  
الدليل في الحقيقة لا مركب الا من قضائيه تنقسم التفتيش الى البسيط والمركب

حروف بالوالمعنى  
 لا سيما على السبيل  
 انما هذا الى نظام  
 اجود فيكون الحرف

ملفوظ

والمرتب فيها بحسب الطبقات والذات والاركان اعتبارا من كونها كائنية  
اقلية في الشخص كما ذكر في الكاشفة في فصل اول وجه  
الذاتية على كونها رتبة في الكاشفة فيها ان الترتيب المشهور  
بحسب الطبقات من طرز الكائنات بالنسبة الى بعضها بالمرتبة  
بالنسبة الى كونها رتبة وعكسها بالذات في الرتبة الثانية  
وبالدليل الخامس العشرة سد كان على زعم الصمد او على  
قصد الخليفة بخلاف الترتيب الاول ويمكن ان يجاب عن  
الاستفسار طرزا بان المراد كلاهما هو المضمون التصديقي او  
المراد بالعلم هو التصديقي لكن كل واحد منهما بخلاف الطولية  
ان المقام قرينة وافهم على معنى ان التصديقي على ان العلم  
بالكلمات يتفرع بوجهين افرس احد بان المراد من العلم  
هو العلم بطريق النظر ولا تطريفا ورش ان كائنية  
تمثل على العلم ولا يظهر كون الكلمات عللا للذاتية وان كان  
اظهار النظر والعلة خلاف الظاهر على نظر ومن الاستفاضة  
بان المراد بالعلوم العلوم في الجبل والمراد بالعلم شيء افرس  
العلم بمرور العلم شيء افرس العلم بغيره فلهذا وضع العلم افرس  
اخر او العلم شيء على ارجاء غير الشكل الاول من الاداء













ح على اكثر الاستدلال ضرورة ان فرض اللاحق من ذكره لا يثبت  
المسح بحسب نفس الامر لا يبرح اللاحق الا ان فرضه قد يطابق  
الواقع وقد لا يطابق على قياسه كسائر الامور فمن لم يوافق  
ما تقوى المسح بزم اللاحق لم يرد عليه شي ولو كان ان يحمل اللاحق  
للام العاقبة ليرجع الى هذه المسألة ككثرة خلاف الاطراف  
لذلك قال على ما قيل مع ان غاية المحقق الشريف قدس سره  
لا يصح بر في الحاشية مسح بعض اللاحق ان هذا المسح  
بالقوى اللاحق الذي قد بعض مقدمات الدلائل بالحق اللاحق  
لا يثبت الحق وعلى هذا يصحق التوفيق على الغيب  
الا ان هذه المسح يكون موجبا والغيب غير موجبه على الحق  
يحمل المسح بالمطالبة بما زاد والغيب استدلال بالمطالبة  
لكل الاطراف قد لا يثبت الدلائل انما لا يخفى فهو بعض  
اجالي الحق وذلك لان التفتيش الاجالي في التحقيق وهو  
في الدلائل مع ما يرد على ذلك مطلقا والاشارة  
ما يرد على في الدلائل كاصح بر في الحاشية وهو ان  
ان يكون كلف الدلائل او غير ذلك ولا ما يرد عليه  
ظاهر كانه المصدق فيما يبرهن انه لابد في التفتيش الاجالي من اشارة

على

خاص به انما تحت بعض على مسيح واستوفى ما قد نفعت  
الاشارة التي ذكرها في الحاشية الاولى كونهت على تحقيق اشارة  
في التفتيش الاجالي بالحق على مسيح الدلائل فما لم يثبت ان  
يكون بطريق المطالبة او الاستدلال والتفتيش الاجالي لا يكون الا  
استدلال وجوبه ان المراد من اشارة به اشارة به من حيث انه  
شاهد وح تحقيق مسح الدلائل معا به اشارة به بصورة الاستدلال  
لان المطالبة لا تبارك اشارة به بغير المعنى بل انما تبارك اشارة  
من حيث انه سند فثبت ان مسح الدلائل او اشارة تبارك اشارة  
لا يكون الا انقضا اجاليا فمبني ما ذكره في هذه المسح  
في مقدم مسح بعض مقدمات الدلائل انما هو بعض اللاحق كونه  
ولا يلزم من معنى المسح بالحق اللاحق الذي هو جزء مقدم المسح  
اللاحق بغيره الدلائل متعلق المسح بالحق اللاحق بغيره اللاحق  
ان يتعلق المسح بالحق اللاحق بالدلائل لانه لا اعتبر مقدم الدلائل  
في مقدم المسح بغيره المعنى كان ملحقه لكل واحد من الدلائل ومقدم  
مسا على تجريره عنه ولا شك ان التجرير على مقدمه متعلق بالدلائل  
اكثر من التجرير منه على مقدمه فانه لا يبره ما ذكره مساح اللاحق  
كأنه كيف يبرهن ان الحق بغيره انما لا يلزم من مسح الدلائل او اشارة

تفتيشهم الا كحضر ضابط فثبت ان اشارة به مقدم ما يرد على  
في الدلائل كاسبق ولا شك ان يبرهن في الدلائل بغيره  
على ما هو عليه لا يقتضيه الاستدلال بغيره المسح فلا يكون  
البداهة استدلالا ذكرت حقيقة فلا يلزم من كونها اشارة  
كونه سندا حتى يلزم ان لا يكون المسح المتوجه به اشارة به  
على ان يطلون الاستدلال لانه لم يثبت ان لا يخفى ان به اشارة  
في الدلائل راجعة الى استدلاله خلاف ما يحكم به بغيره المعنى  
فمن ادخل في استدلاله اشارة به الا على اشارة به كونه سندا  
لا بد في مقدمه من كونه اشارة به التفتيش ومعنى المادة المفروضة غير  
معلوم فلا يشكل راجعة نفسه الى فيه ان الساطع في  
مقدمات الدلائل كبره ان يكون متروك في كونها من حيث  
هو مجموع من غير تردد في شيء منها على التفتيش على قياس الحكم  
بالفعل فالسند غير حاضر يمكن وقد بان التفتيش استمراري  
تتبع الصورة المذكورة في معلوم وليس فلا شك في نزاهة  
وتحقيقه والكون في النظر في مقدمات الدلائل هو في نظر الحكم  
الرفع على انه لا تتم منها بل المقدم ايراد الصورة في الاستدلال  
وتحقيقه في تمام الساطع كاشية الى كونه بايع كونه اشارة به

بما  
الغيا

الحضر وبقية سنده ان لا يتناول بين القسم الاول ونسب من القسمين  
الاخرين كاشارة الى في الحاشية اشارة به ان بين الاخرين  
تقابل كاشارة الى في الحاشية الاخرين ويمكن توجيه ذلك بان  
قيد الواحد معتبر في القسم والصورة ما كان الثاني كتحقق فيها القسم  
الاول مع الثاني والثالث من قبل اجتماع الاقسام او التفتيش  
وقيد الحاشية معتبر في الاقسام وح يحس الساتل بينا كل على علم  
مصدر القسم الثالث لاجتماعه مع القسم الثاني وما ذكره في بيان  
حكم القسم الثالث من انه لما ناقض مقضا اجاليا او مصداق  
التفتيش الاستقصائي فانه انما هو اعتبار اجتماعه مع القسم الاول ولما  
اشارة الى في الحاشية الاولى في توجيه ذلك من انه يحمل الانقضاء  
على مسح الصور او بغيره فثبت في القسمين الاولين ان يكون  
الصورتان المذكورتان واسطويهما كاشارة الى ان القاسم على  
انها متباينان فلا يقع اعتبارهما الا ان يثبت الكلام على التبع  
تفسيره في الملاحظة فلا تعلق في نظام الكلام ولا حاجة الى اشارة  
فيكون الانقضاء محمول على منسجم والاشارة بالانقضاء على التفتيش  
مصدره انما يستلزم كون الصورة الاولى واسطويهما بالام  
والصورة الثانية فثبت ان على ان على في القسم الثالث



الاعراض

فما نثبت ان كان كجارية غير مستعدة لاكمال كوزون منع مقدمته مستعدة  
من الدليل عايشا به ولا يحدده حارة او كان بطريق المطالبه  
سواء كان منع السعد او جارية عنه علم لا يجوز ان لا يكون منع الدليل  
ايضا بلاشك جارية غير مستعدة او كان بطريق المطالبه لان منع  
الدليل جارية من ان يكون بطريق المطالبه او لا يطال على  
ما يتحققه سابقا كلامهم على انه لو كان منع الدليل في كلامهم على المطالب  
الدليل لم يتم التعريف لانه لا يلزم من بطلان كون المناقضة المطالب  
الدليل كونه منع بعض مقدمات الدليل او كونه على سبيل التعريف  
وجوه المطالبه ان يكون المناقضة منع الدليل عن المطالبه  
عليه فظهر ضعف ما يقال من ان منع مقدمته الدليل الذي هو المناقضة  
عن طلب الدليل عليها ومن الذين ان الطلب لا يحتاج الى ما  
ومنهم من يقول الذي هو المناقضة يعني المطالبه لا يمكن ان يطال  
اشيى ودعى لا بد له من علمه بل علمه وهو الشاهد فظهر الفرق  
بينما اشترى على ان عبارة الشبه المتفق لا يدل على الفرق بل  
على قضاة حيث قلنا على حتى يظهر لك الفرق فليقل ومنهم  
من ان سب عن اصل السعد ان كان منع الدليل معناه منع مقدمته  
غير مستعدة فظهر منع مقدمته غير مستعدة بطريق المطالبه غير جارية لان

لان انما الدليل على مقدمته غير مستعدة ليس في وسع المطالب المطالب  
المطالبة فيه ونظر لانما ان منع الدليل معناه منع مقدمته  
غير مستعدة من قبل معناه منع جميع الدليل من حيث هو جميع سواء  
كان جارية مقدمته من مقدمته او لا ولا يخفى ان منع جميع الدليل  
على جميع الدليل من العمل الجارية ان يقيم دليل واحد على صحة  
جميع مقدماته وروى على كل مقدمته منها دليل واحد على صحة  
الجميع كل منها على صحة الجميع وليس على ان منع الدليل منع مقدمته  
غير مستعدة من مقدمته المستعينة من حيثها حيث المتكامل فيجب طلب  
الدليل على مقدمته غير مستعدة من العمل بان يقيم العمل دليلها  
مقدمته مستعدة كالصغرى مثلا ولو قال المناقض بغير ذلك ليس المنوع  
عنه هو الصغرى بل مقدمته التي كان يدعيها انما هي الصغرى على  
العمل وقوله انهم ما قام الدليل على مقدمته اذ كان كافيا لا دليل  
وانما يقال مع كونه ان يكون عدم صحة الدليل بجميع مقدماته  
اوليا فلا يحتاج الى شأه ملا يكون منع الدليل بلاشك على المطالب  
مطالبة والتوكل بان يثبت العقل وانظر في ان ما يستعمل  
ان لا يكون المنوع المستعينة به شأه جارية وان لا يكون الشاهد  
متحققا في مختلف الحكم عن الدليل المستعينة به او يخرج ان ظاهر

الاعراض

بها

فقد روي ما روي على المحر المذكور الدليل بان بعض مقدماته  
مستعدة ان لا يثبت احد مقدماته اخرى غير الدليل لا يستلزم  
الدليل والجواب عنه بان كل مناقضة متعلقة بالدعا والتمني  
في الدليل جارية وان كان تلك الدعوى ما يتوقف عليه صحة الدليل  
فكل على سبيل ما في كاشا والمتمني في المناقضة وغيره ايضا نظر لان  
الظن ان المناقضة استلزام الجواب منع فما ذكره في الجواب  
كلام على السعد بطريق المنع اللهم الا ان يقال ان المناقضة هي المناقضة  
والجواب استلزامه لانها لا تكون مقدمته باسرها عن مقدمته والادان  
ان يقال ان المناقضة او تنقض اجمالي على ان قوله سب ان لا يثبت على  
ويكن الجواب من اصل المناقضة بان الدليل في الاستلزام  
مناقضة لان الاستلزام ما يتوقف عليه صحة الدليل قطعا والاضافة  
الاخرى ان رجوعا الى الدليل في الاستلزام بانها التي في قوله واما  
الاول فخلان الاستلزام الاستلزام الجارية في الدليل استلزام الجواب  
الجب كالجواب والركب من السب وغيره لا يكون سببا في الجواب  
واما ما قيل انه من قبيل تبيين الطريق وهو خارج عن ما هو المناقضة  
فيما به انه واقع في كلامهم على المناقضة وايضا على الجواب بان كل  
واحد منها منع جارية من كونها مستعدة لا محصل لها في صحة الدليل وان كانت

كانت متاخره في خارج من القسم كالاخفى على ان تلك الادعاءات  
لو لم يكن لا تنفع على صحة الدليل لكان الدليل فيها خارجا على قسم  
ولو كانت مما يتوقف عليه صحة الدليل لكان الدليل فيها مناقضة ذلك ان كل  
الجواب الذي ذكره على هذا وجه لا يفي ما ذكره في الرد او اصلا وعادة  
على ذلك المحر الدليل في الدليل بان فيه معاصرة على المطالبة بان  
مصادره جميعا كما يشهد في وقوعه في ذلك من الامام والادان  
والجواب عن الاول انه راجع الى منع الاستلزام نفسا او شأه  
وما في بعض الشروح من الجواب بان الدليل الشغل على الصغرى  
من قبيل المناقضة والمناقضة حارة عن قانون المناقضة ليس شأه  
لان الدليل الشغل على الصغرى لا يلزم ان يكون من قبيل المناقضة  
بل انما يكون مناقضة لان الاستلزام لا ينافي مع المناقضة  
وجعلنا وسيله الى السطوط على ان الدليل في الدليل بان فيصاحبه  
لا يستلزم اشتغال الجارية في نفس الامر كونه ان يكون ذلك الدليل  
مخفا مقدما لا وورد من الثاني بان راجع الى التعقيد على  
كافة السعد في شأه المطالب على طالع سادتها  
ان السعد ان سادته السعد مع انما يثبت بانها من السعد  
المقدمة المنوعة بالتمني السعد في السب بين التعقيد وكذا الحكم



لا يمكن على ارضه ذلك بل يقع قول في جانب التسمية او تعلقها  
على في بعض النسخ الدتوق ما في الطوارب ما في بعض النسخ الحاشية  
لم يكن موثوقا من قول فيكون واسطه بين الاقسام الستة الا ان  
يقال ان حالها بعد من حال ما ذكرت فانهم وانما ثالث فلان لا حاجة  
الى اعتبار هذه القطع في القسم الثاني بل يكفي في اعتبارها في القسم الاول على ان  
المباذ من قبله نقط في القسم الثاني سلب الاول والثالث معا  
كان في القسم الاول بموجب الساماني والثالث وجب لاجابة الى احد  
القسم الثالث سلب القسم الثاني فالاولى عدم اعتبار هذه القطع في الثاني  
كالثالث طالما لعل هذا مبني على اعتبار حاله من الحكم بالبناء  
وجبة الطريق الاسلام وهو الخط البتة في اشارة اليه في الحاشية من ان  
الحكم بالبناء لم يلبس الدليل على ما لم اذكر الحكم الا في الاول ان يقول  
او في الجواب يستدرك فساد الحل ويكفي وجبة العبادة بان المراد  
من الجواب من حيث انه جاز ولا يشك ان الحكم فيها والبرهان  
العلم بالجوهرية يستلزم الحكم ببناء الحل كاشارة اليه في الحاشية  
وفيه ان الاستدلال لم يعد لا يخفى وكان قوله تدبر في الحاشية  
اشارة الى هذا فيحصل الخطر في الظاهر ان الاعتراض على  
الخطير طريق الاستدلال فيكون الجواب بان الصورة المذكورة

المذكورة حسب غير موجه والقسم كلام الجمع على ما هو التوجيه  
في دليل المثلل مسافرة بانه لو لم يدل على ان يكون النقص في  
الشيء فليس على ما ينبغي الا ان لا يكون الاعتراض على الخطير طريق  
الشيء فيكون الجواب استدللا لافق او فقرة بطريق الاستدلال  
لكن حال الجواب المذكور على المعارضه كما في عبارته فقرة بطريق النقص  
الا جازي ولو حرر الجواب بطريق النقص جاز فقرة الرد واستدللا  
ايضا بانه في عبارة محمد على القدرين ما يقال العصب غير جائز  
عند الضرورة في النقص والمعارضه ضرورية ان السلب لا يعلم  
على دليل المثلل على سبيل الساماني ان النقص او المعارضه بخلاف  
الصورة المذكورة لانه لا ضرورة في اعتبارها لان مكان الجمع مع  
السند لا ضرورة من الحكم ببناء والمقدمة المثلل على سبيل الساماني  
فيحظر الى النقص او المعارضه بخلاف الصورة المذكورة لانه  
لا ضرورة في اعتبارها لان مكان الجمع مع السند لا ضرورة من الحكم  
ببناء والمقدمة المعينة وفيه ان هذا اعتمد فيما اذا لم يعلم ان  
المعارضه خلل دليل المثلل على سبيل الساماني وانما في غير هذه  
الصورة كالنقص في الصورة المذكورة وكذا اذا جتمع النقص  
مع النقص او المعارضه فلا يتم اللهم الا ان يعبتر امر الباب

ورقة

بعض النقص من قبل ترك الواجب على نظر فانظر من كان  
يكن ترتيبه الذي فيه اشارة الى ايد التسميه المبرك من التبريل  
مما مع ان يكون على ما ذكرنا ما لم اذكر في خبره او في  
على حيث ان من ان الكلام على السند على سبيل الساماني  
او اوجه انما هو ان كان السند مع ما يجب عليه ان يكون  
قد رجحت غير من دفعه دفع النسخ ان كان اشارة الى ما ذكره  
من دليل كون الكلام على السند الساماني على سبيل الساماني  
م لان الساماني اجمع من الزعم وان كان ترتيبه السند الساماني  
بحكمه لا يكون دفع السند الساماني من الخطية فيه او بهر حال  
ان لم يكن ويمكن ان يكون حقه كاحد كل واحد من الشقين المذكورين  
في ان مسائل هذا الدليل على ما هو الصحيح من ان الادوار الساماني  
من دفعه على ان يكون الادوار الساماني في حيث ان يكون  
ان من ذلك بطلان احد الكلت وحيث لا يمكن من بطلان الاخر  
فدفع السند الساماني يكون مع دفع النسخ فليكون خيرا فثبت  
الذي هو ان السند الساماني وانما يقال من انه يجوز تحريك الدليل بحيث  
يندفع الاشكال بان يقال ان يقع احد الكلت وحيث ان يكون  
سند الساماني مع الساماني الا في غير هذه اشارة على ما قيل

يدل على ان يكون دفع السند الساماني مع دفع النسخ كونه مساويا  
سند او الخطر ان دفع السند الساماني مع دفع النسخ وانما ان  
لان من دفع السند الساماني مع دفع النسخ قد يكون ما وقع في شرح  
الادب الساماني من ان ابطال السند الساماني لا يكون لانه  
لكن على ما فيكون ان يجب بان السند الساماني في دفعه يكون  
فيه ومن النسخ قلنا وجب تطبيق الدليل على الامور بلا خفاء اشارة  
اليه في الحاشية لكن يبدو عليه انه غير على هذا ان يكون السند  
لا يمكن من دفع النسخ ولا النسخ عنه بل لا يوجب واسطه بين  
السند وبين الساماني والجمع والنقص مع انهم خبره في اشارة  
اليه في الحاشية الا في ذلك وفيه بان الحكم مستور ان يكون  
الادب الساماني المذكور غير معلوم وبما في ذلك ان يكون على الحكم  
من ان ان زعمه خبر السند الساماني في الادب المذكور فليكون  
لو كان ان يكون السند الساماني في الواقع وان ادب خبر السند الساماني  
فيما في السند الساماني عنه فلا يكون من الادب من الجواب لانه من  
ذكره اليه ان لا يكون الادب في الواقع ان لا يكون خبر السند  
الاطلاق خبر الاستدلال وكما في السند الساماني غير معلوم فلا يعقل  
واعلم ان هذا واسطه اخرى لان الادب والنقص ان اعتبر الزعم

٨٨





















[illegible]

الانفسى

٢  
 قوله تعالى  
 والاعراض من الشهادة الحرة الرصيدة على شرطها الصلوة والسلام  
 والاعراض من الغنم من حدهم حتى وقعا منه البيع الاعراض  
 والاعراض من الشهادة الحرة الرصيدة على شرطها الصلوة والسلام  
 الصلوة والسلام

وکیل و جری  
الاجل  
الاجل  
والاجل

في شرح النضر واما الكلام الذي قد  
 واسب قد ايسر عدم فلا يصح عليه ولا يجوز  
 غيره واما الحكم بالشرط والعلة فيمكن جعل الحكم بعد ما يتم  
 فالسطح بان الوجوب المشروط قطعا اذ اذا استكمل شرط وجوبه عدم الوجوب  
 لعدم وجع اسعاده وتاخره لم ينعقد الحكم الشرعي في الشرع العبدى  
 فكذا انما قدس في الشرع من الحكم ان في كل وقت من وقت  
 الاحكام ووضع قول الشاء بان الاحكام على الكلام في الشرع العبدى  
 فالقول بان قال بعباده من عباده قد مضى فاسقط من الحكم الشرعي  
 كما علم من كلامه في الايجاب من انما اذا اريد الوجوب وحده والى انما في الشرع  
 بالاعتبار فلو كان الحكم على الكلام في الشرع العبدى وحده والى انما في الشرع  
 الحكم على كلامه في الشرع العبدى وحده والى انما في الشرع العبدى وحده  
 فلا يصح ان ينعقد الحكم في الشرع العبدى وحده والى انما في الشرع العبدى وحده  
 العبدى انما اطلاق الحكم في الشرع العبدى وحده والى انما في الشرع العبدى وحده







الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلاله  
وآياته العظمى والجليلة  
والتي لا يحيط بها عقل ولا عين

1871

المصنف ونسب المراد بقوله الدليل فيه اعلم من ان يكون  
في خبر البعض الواحد او السند والكل لان شيخ قد مات  
سبعة مائة سنة لا شيخ واحد فليحتمل صدق على جميع أفرادهم  
ولا حاجة الى ذكر كل واحد منها والترفيل ذكرنا غير ان  
ان يعرف الدليل شيئا مما المركب من قضايا الروس بما  
من ادب صانع الوصف كما لا يخفى على المتبحر في صناعة  
ان يحتمل في غير النظم ان يعرف القدر على هذا الوجه  
ان عيب الخلق يعرف على الدليل على ما قد حصل من كون  
سبعة مائة في كثير من اصنافه ذلك مشكل كما ساج الدليل  
والكاتب الصنف وكلمة الكبرى فان الوصف الذي عليه تم  
ان يكون الذي هو موصوف على احوال ان يعرف الناظر  
وكون هذه الاوصاف ان يعرف من لوازم ذلك الا انما  
الموقوف على ما كتب ان يكون موصوف على ما يشاء الوصف  
وهو في هذا على ان شيخ ما يعرف على الدليل ما عرفت في  
الترجيح في الدليل فذلك ان الشيخ قد وصفه بطلب الدليل على القدر  
يتردد ذلك على ما هو عليه على ما عرفت في الدليل على القدر  
والكاتب على الدليل ان يعرف القدر على ما عرفت في الدليل















[illegible][illegible]

نہی رفاق و رب

[illegible]

مروارید ورق نود مرصع کمرها شد  
سمه ای سمه ای سمه ای سمه ای  
طشیر طراشیت کچنیر  
سمه ای سمه ای سمه ای سمه ای  
مسنه مسنه مسنه مسنه  
سمه ای سمه ای سمه ای سمه ای  
زنبیره مصطکی کردما مار دنی کل ازش  
کرمانی صو























[illegible][illegible]











فاعمال در معدر است... نشد زیرا که معدر در هر صفت  
 در صفت آن نشد معنی فعلی مستعمل معنی فعلی فاعلی  
 نشد صفت یافت و فاعل را بر این معنی می گویند که خود را می بیند  
 این استخوان در بر صفت نشد و معنی معدر نشد و از این جهت  
 او را نشد که نشد و هر چه استخوان فعلی بر صفت استخوان  
 معدر نشد و نیز این بود قسم استخوان و معنی فعلی فعلی  
 جاد و صفت و صفت است در معنی او بر صفت نشد و در معنی  
 معدر بر این آید و استخوان در دریا بر صفت نشد معنی  
 او دیگر است بر صفت بر صفت معدر صفت از برای فعلی  
 معدر بنا شد و نیز بر صفت تمام اسم فعلی است و صفت  
 معنی و یا صفت عاده و زمان و صفت معنی صفت او صفت و یا  
 استخوان فعلی با اسم فعلی از صفت و صفت دیگر نشد و یا  
 صفت صفت معنی صفت و صفت که صفت است زیرا که صفت صفت  
 در صفت فعلی صفت مطلق است و او را صفت صفت نشد که  
 کان استخوان صفت را با صفت نشد و صفت او را نشد نشد  
 استخوان که در صفت صفت فعلی باشد بر اسم او را نشد  
 فعلی است زیرا که نشد که کار صفت است استخوان صفت  
 بر صفت که صفت است بر این استخوان نشد استخوان فعلی  
 بر این معنی صفت صفت او را نشد استخوان باشد و در صفت  
 نشد است زیرا که صفت فعلی صفت مطلق صفت صفت  
 صفت صفت است فعلی و در این صفت فعلی نشد نشد

احوال

و

و صفت آن نشد معنی فعلی مستعمل معنی فعلی فاعلی  
 نشد صفت یافت و فاعل را بر این معنی می گویند که خود را می بیند  
 این استخوان در بر صفت نشد و معنی معدر نشد و از این جهت  
 او را نشد که نشد و هر چه استخوان فعلی بر صفت استخوان  
 معدر نشد و نیز این بود قسم استخوان و معنی فعلی فعلی  
 جاد و صفت و صفت است در معنی او بر صفت نشد و در معنی  
 معدر بر این آید و استخوان در دریا بر صفت نشد معنی  
 او دیگر است بر صفت بر صفت معدر صفت از برای فعلی  
 معدر بنا شد و نیز بر صفت تمام اسم فعلی است و صفت  
 معنی و یا صفت عاده و زمان و صفت معنی صفت او صفت و یا  
 استخوان فعلی با اسم فعلی از صفت و صفت دیگر نشد و یا  
 صفت صفت معنی صفت و صفت که صفت است زیرا که صفت صفت  
 در صفت فعلی صفت مطلق است و او را صفت صفت نشد که  
 کان استخوان صفت را با صفت نشد و صفت او را نشد نشد  
 استخوان که در صفت صفت فعلی باشد بر اسم او را نشد  
 فعلی است زیرا که نشد که کار صفت است استخوان صفت  
 بر صفت که صفت است بر این استخوان نشد استخوان فعلی  
 بر این معنی صفت صفت او را نشد استخوان باشد و در صفت  
 نشد است زیرا که صفت فعلی صفت مطلق صفت صفت  
 صفت صفت است فعلی و در این صفت فعلی نشد نشد

























15115





